وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

العنـــوان

مدى تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة جيجل – الكاتمية للفلين- J.L.E

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: دراسات محاسبية و جبائية معمقة

من إعداد الطالبتين:

- مليكة بولخيوط
- أمينة بن قديدح

إشراف الأستاذ:

- محمود كبيش

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ.....	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ.....	جامعة جيجل	مشرفا
الأستاذ.....	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 - 2017

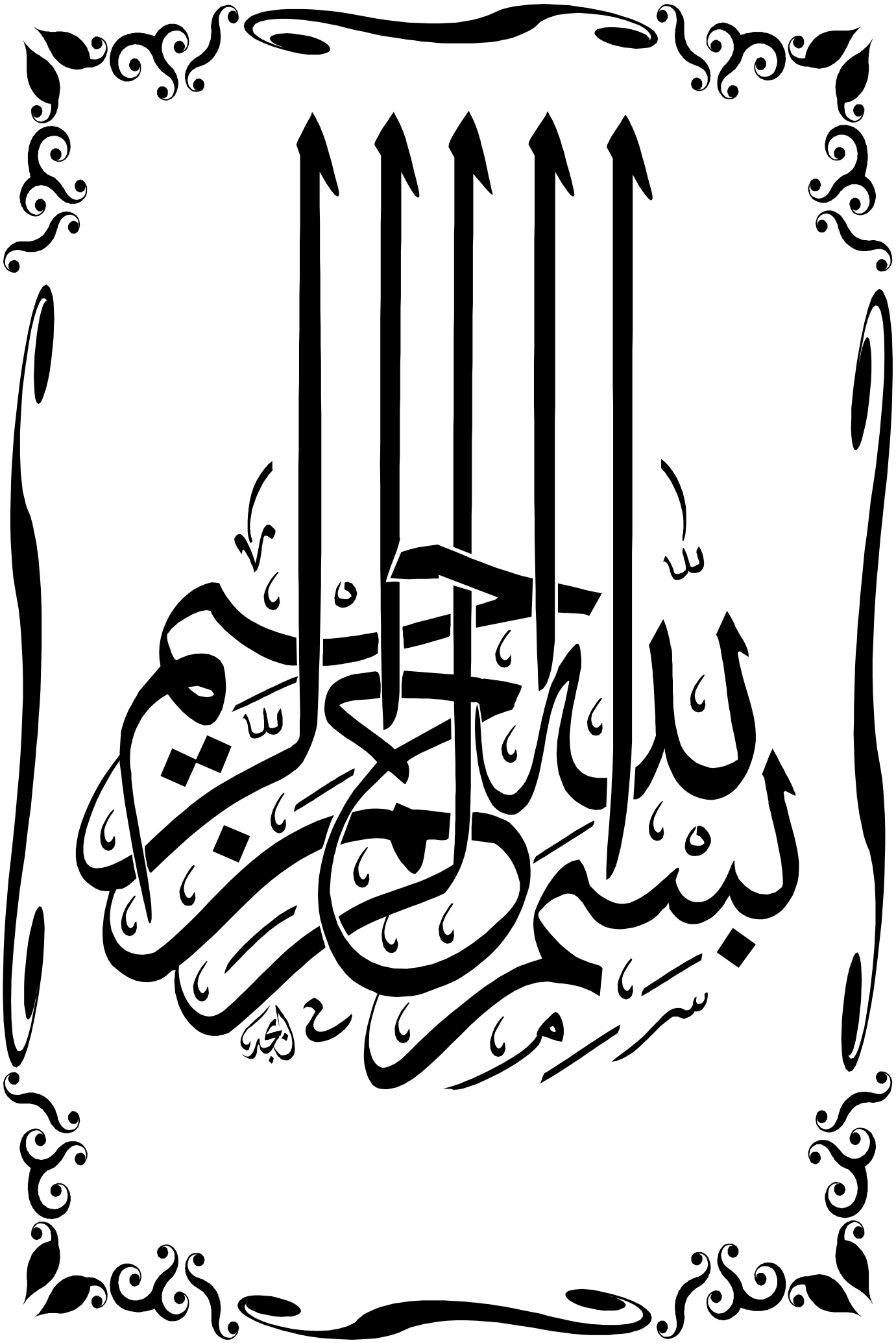
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

لسم الله الرحمان الرحيم

و الصلاة والسلام على خير الخلق سيدنا محمد

الحمد لله الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع ومهد طريقنا ويسر لنا أمرنا

لكل مقام مقال، ولكل نجاح شكر وتقدير، وقبل أن نمضي نقدم جزيل الشكر لكل من ساهم في إتمام هذا البحث ونخص بالذكر الأستاد – **محمود كبيش**– الذي قام بالإشراف على هذا البحث وتوجيهنا

فجزاك الله كل الخير ولك منا كل التقدير والإحترام

كما نخص بالذكر كل أساتدة قسم العلوم التجارية الذين ساندونا طيلة مشوارنا الدراسي

كما نتقدم بالشكر إلى كل عمال مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– وخاصة السيد – علي بونار–

وكذلك نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا يد العون والمساعدة سواء من قريب أو بعيد

أمينـة *** مليكـة

إهـــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل:

إلى روح أبي الزكية الطاهرة

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقها

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلها

"أمي" أدامها الله لي ورعاها

إلى أفراد أسرتي وسندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إخوتي كل باسمه

إلى أخواتي: نظيرة، سميرة، فاطمة الزهراء

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي إلى من تميزوا بالوفاء والعطاء صديقاتي

أسماء، حليمة، إيمان

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل "مليكة"

إلى جميع أساتذة قسم العلوم التجارية وطلبة الماستر تخصص محاسبة وجباية

دفعة 2016-2017

أمينـــة

إهـــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا العمل ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد:

أهدي هذا العمل إلى أهلي الأعزاء

إلى إخوتي و أخواتي

إلى عائلتي الكبيرة

إلى كل أصدقائي

إلى كل من كان لي الحظ في التعرف عليهم

إلى رفيقتي في هذا العمل " أمينة"

وفي الأخير أهدي هذا العمل إلى كل طلبة الماستر تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة دفعة 2016-2017

مليكة

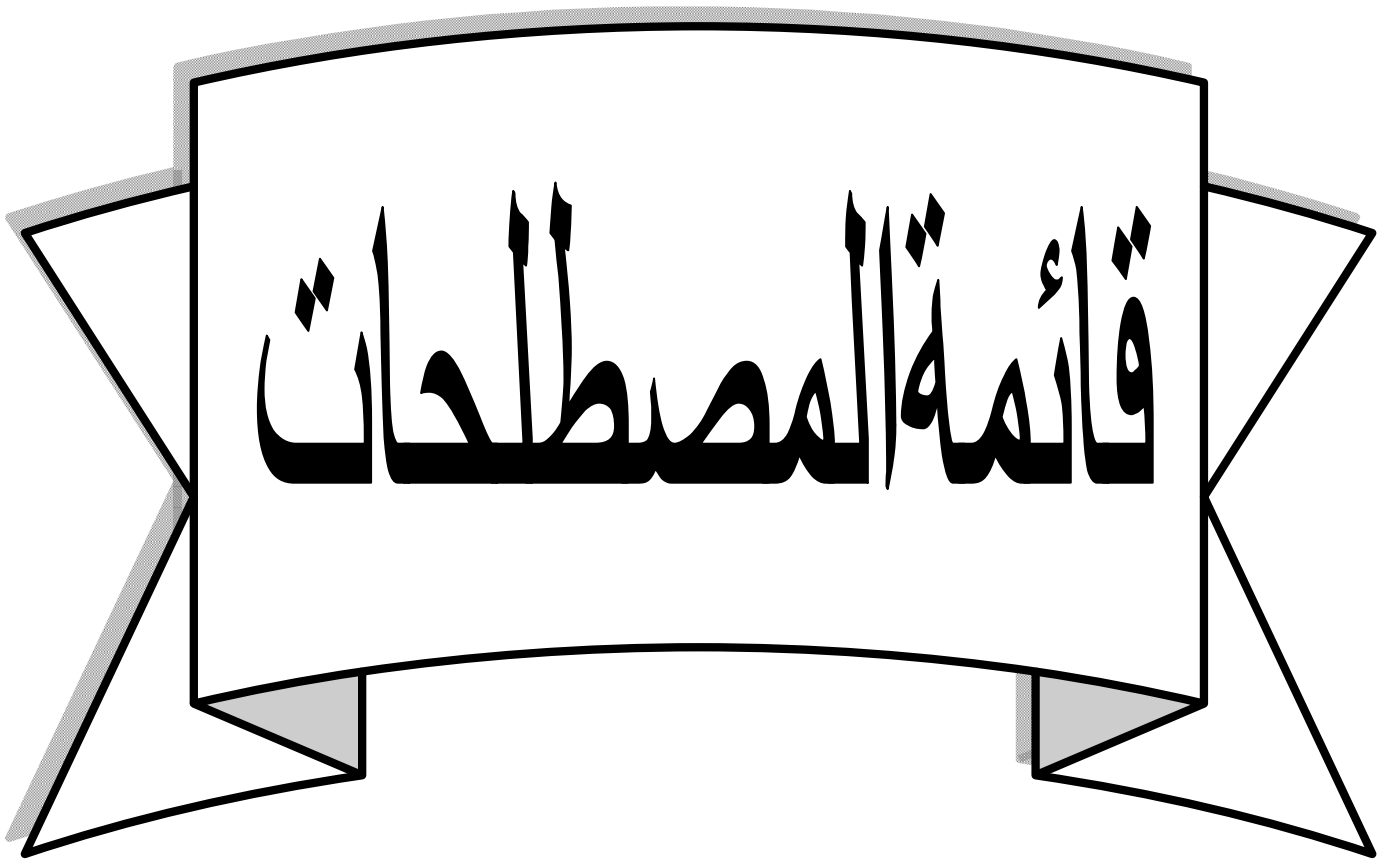
قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

الرمز	الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الإنجليزية
SCF	النظام المحاسبي المالي	Système Comptable Financier
SEC	هيئة تداول الأوراق المالية	Securities and exchange Commission
PCN	المخطط المحاسبي الوطني	Plan Comptable National
CNC	المجلس الوطني للمحاسبة	Conseil National de la Comptabilité
CNCC	الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات	Compagnie National des Commissaires aux Comptes
IFRS	معايير التقارير المالية	International Financial Reporting Statement
IAS	معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee
IFAC	الإتحاد الدولي للمحاسبين	International Federation of Accountants
IPAC	لجنة ممارسة المراجعة الدولية	International Anditing Standards Committee
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board
AAA	جمعية المحاسبين الأمريكيين	American Accounting Association
JLE	مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين–	Jijel Liège Etanchéité
FIFO	الوارد أولا الصادر أولا	First in First out
LIFO	الوارد أخيرا الصادر أولا	Last in First out

الملخص

ملخص الدراسة:

تهدف هده الدراسة إلى توضيح مدى تجسيد مبدأ الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، كونه من أهم المبادئ المحاسبية التي تسمح لكافة مستخدمي القوائم المالية بالإلمام بكافة التطورات والتغيرات الحاصلة والأحداث المتعلقة بالمؤسسة، فالإفصاح المحاسبي هو الوسيلة التي تسمح بتقديم المعلومات المحاسبية دون أي لبس أو تضليل، وهذا ما يساعد مختلف الأطراف سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها على اتخاذ القرارات المناسبة على ضوء هذه المعلومات، لهذا فالمعلومات المحاسبية المفصح عنها يجب أن تكون ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة.

توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى أن تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي يعتبر ضروري، حيث يجب على المؤسسات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا لما يتطلبه النظام المحاسبي المالي واستجابة لمعايير المحاسبة الدولية، وأن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساهم في زيادة درجة الإفصاح المحاسبي ومصداقية وموثوقية القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية.

Résumé :

La présente étude à pour objet de mettre en exergue le principe de révélation (disclosure) d'informations comptables au sein des entreprises économiques algériennes dans le contexte d'application du système comptable et financier. En effet, la révélation est l'un des principes comptables qui permettent à tous les usagers des états financiers de cerner les évolutions et mutations en cours et les événements relatifs à l'entreprise. C'est l'outil qui permet de fournir les informations comptables sans ambiguïté ni tromperie. Ceci aidera toutes les parties, tant à l'intérieur qu'à l'extérieur de l'entreprise, de prendre les décisions adéquates à la lumière de ces informations. Les informations comptables révélées doivent donc être crédibles et expressives de la réalité de l'entreprise.

La présente étude nous a permis de conclure que l'application du principe de révélation d'informations comptables est nécessaire. En effet, les entreprises économiques doivent révéler les informations comptables suivant les exigences du système comptable et financier et pour se conformer aux critères de comptabilité internationale. Nous avons également conclu que l'application du système comptable et financier contribue à augmenter le degré de révélation comptable et de crédibilité et fiabilité des états financiers.

Mots clés : Système comptable et financier ; critères de comptabilité internationale ; révélation comptable ; états financiers.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
قائمةالمصطلحات	III
الملخص	IV
الفهرس	V
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية	
تمهيد	2
المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي (SCF)	3
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF)	3
المطلب الثاني: أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي (SCF)	11
المطلب الثالث: هيكل النظام المحاسبي المالي (SCF)	14
المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية وأعمال التوحيد المحاسبي	18
المطلب الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية	18
المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على وضع معايير المحاسبة الدولية	21
المطلب الثالث: دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق أهداف القوائم المالية	24
المبحث الثالث: تقديم القوائم المالية وفق النظامالمحاسبي المالي (SCF)	26
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	26
المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية والغرض من إعدادها	30
المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)	33
خلاصة	37
الفصل الثاني: دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل المعلومة في القوائم المالية	
تمهيد	39
المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي	40

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	40
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي وأهدافه	44
المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي	46
المبحث الثاني: قواعد الإفصاح المحاسبي والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	49
المطلب الأول: أساليب الإفصاح المحاسبي	49
المطلب الثاني: الإفصاح عن السياسات المحاسبية	51
المطلب الثالث: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	53
المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي حسب معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي (SCF)	59
المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي حسب معايير المحاسبة الدولية	59
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)	64
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي	66
خلاصة	69
الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة حالة بمؤسسة جيجل – الكاتمية للفلين- J.L.E	
تمهيد	71
المبحث الأول: تقديم مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين- J.L.E	72
المطلبالأول:نشأةمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين- و موقعها	72
المطلب الثاني: أهمية وأهداف مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين-	75
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للفلين	75
المبحث الثاني: الإفصاح في القوائم المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين-	80
المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين-	80
المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين	85
المطلب الثالث: عرض قائمة الأموال الخاصة وقائمة الملاحق لمؤسسة جيجل –	88

الكاتميةللفلين -	
المبحث الثالث: مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات في القوائم المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين -	92
المطلب الأول: مدى توفر خاصيتي القابلية للفهم والملائمة في القوائم المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين -	92
المطلب الثاني: مدي توفر خاصيتي القابلية للمقارنة والموثوقية في القوائم المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين -	98
خلاصة	100
الخاتمة العامة	102
قائمة المراجع	106
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع عمال مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– على المصالح سنة 2015	74
02	قائمة الميزانية العمومية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– أصول سنتي 2015/2014	80
03	قائمة الميزانية العمومية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– خصوم 2015/2014	81
04	الميزانية المختصرة أصول لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنتي 2015/2014	83
05	الميزانية المختصرة خصوم لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنتي 2015/2014	84
06	قائمة الدخل لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنتي 2015/2014	85
07	قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنتي 2015/2014	87
08	قائمة تغير حقوق الملكية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنتي 2015/2014	88
09	تطور الأصول المعنوية والعينية والمالية غير الجارية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنة 2015	90
10	الإهتلاكات لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنة 2015	90
11	تطور مؤونات مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين سنة 2015	90
12	وضعية الحقوق والديون عند إقفال السنة المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنة 2015	91
13	زبائن مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنة 2015	96
14	نتائج مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنة 2015	97

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مكونات النظام المحاسبي المالي	17
02	إجراءات إصدار معايير المحاسبة الدولية	20
03	الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للفلين	72
04	الهيكل التنظيمي لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين–	76

المقدمة العامة

مقدمة:

إن المحاسبة منذ نشأتها عرفت العديد من التطورات ففي البداية كانت تهتم فقط بتسجيل البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة، لكن نتيجة مختلف التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية أصبحت المحاسبة تلعب دور أخر يتمثل في جمع بيانات عن العمليات الاقتصادية للمؤسسة والظروف والأحداث التي أثرت عليها، مع مراعاة المبادئ المحاسبية والتركيز على الأصول العلمية والعملية التي تحكم المهنة، وإيصال المعلومات لمختلف المستخدمين من خلال القوائم المالية التي تقوم بإعدادها، فهي تعتبر نظام معلومات لقياس وإيصال الأحداث الاقتصادية للمؤسسات لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

وفي ظل هذه التغيرات أصبح الإفصاح المحاسبي شرط ضروري في المحاسبة والوسيلة التي تسمح بالقيام بهذه المهمة، وذلك لإظهار كافة المعلومات اللازمة والضرورية لمختلف الأطراف التي لها مصالح حالية ومستقبلية مع المؤسسة، حيث يشترط في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية أن تكون ذات جودة عالية وتتصف بالخصائص النوعية للمعلومات من أجل إعطاء القوائم المالية المصداقية والشفافية اللازمة.

لكن اختلاف الأنظمة المحاسبية من بلد إلى أخر أدى إلى إعداد قوائم مالية ذات المحتويات المختلفة وغير الموحدة، وهذا ما أدى إلى وضع معايير دولية متفق عليها من طرف الممارسين والمهتمين تخص كل من عملية القياس والإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وفي هذا السياق قامت الجزائر بتبني النظام المحاسبي المالي(SCF)، الذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من 01 جانفي 2010م ليتماشى مع الإجراءات المعمول بها دوليا.

وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع على النحو التالي:

مدى إلتزام المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي بإعداد القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (SCF)؟

الأسئلة الفرعية:

بناءا على التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإفصاح المحاسبي؟ وفيما تتمثل أهم مقوماته وأساليبه؟

- هل تلتزم مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– بمبدأ الإفصاح المحاسبي ومتطلباته ضمن القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- هل القوائم المالية لمؤسسة –جيجل الكاتمية للفلين– تلبي احتياجات أغلب مستخدميها؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إظهار المعلومات المتعلقة بالمؤسسة دون تضليل وذات نوعية، بحيث تسمح لمستخدم هذه المعلومات بالاعتماد عليها من أجل الدقة في اتخاذ القرارات؛
- تلتزم المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمبدأ الإفصاح المحاسبي، مع احترام الخصائص النوعية للمعلومة المالية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي(SCF)؛
- القوائم المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– تلبي احتياجات أغلب مستخدميها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؛
- التعرف على الإطار النظري للإفصاح المحاسبي باعتباره مبدأ هام في إعداد القوائم المالية؛
- إبراز أهمية الإفصاح في القوائم المالية؛
- معرفة مدى تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

يمكن تجسيد أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة ما سيحققه الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يوافق في محتواه ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية؛
- الدور الأساسي الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي لتوفير معلومات محاسبية ملائمة، من أجل تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية وتعزيز الثقة بين مستخدمي هذه المعلومات.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في دراسة موضوع الإفصاح المحاسبي؛
- كون الإفصاح المحاسبي من أهم المواضيع المطروحة في الساحة الاقتصادية؛
- التخصص في ميدان المحاسبة كان السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع؛
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بهذا الموضوع بسبب قلة الدراسات والبحوث في هذا المجال.

منهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري منه والقائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة حالة وذلك من خلال استخدام المقابلات الشخصية والملاحظة وتحليل الوثائق، بغية معرفة مدى تطبيق مؤسسة – جيجل– الكاتمية للفلين- لمبدأ الإفصاح المحاسبي.

تقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية وإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى الخطة التالية:

- **الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي (SCF) ومعايير المحاسبة الدولية**

يتضمن هذا الفصل عموميات حول النظام المحاسبي المالي، حيث تم استعراض مفهومه ومجال تطبيقه وأهميته بالإضافة إلى أهدافه ومميزاته ودوافع تبنيه وأهم المراحل التي مر بها، ومختلف العوائق التي تواجه تطبيقه في البيئة الاقتصادية الجزائرية، وكذلك تم التطرق إلى معايير المحاسبة الدولية والهيئات المشرفة عليها، كما سنتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بالقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي من خصائص ومميزات كل قائمة.

- **الفصل الثاني: دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل المعلومة في القوائم المالية**

في هذا الفصل تم استعراض مفهوم الإفصاح وأهميته ومختلف أنواعه والأساليب والمقومات التي يعتمد عليها، وكذا تم التطرق إلى القواعد التي تحكمه والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، وفي

الأخير استعرضنا بعض المعايير الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي وكذلك الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي.

- **الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية دراسة حالة بمؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين –**

هذا الفصل عبارة عن دراسة حالة بمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين- تضمن ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول منه تقديم المؤسسة مكان التربص، أما في المبحث الثاني فقمنا بعرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين-، وفي الأخير تطرقنا إلى مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات في القوائم المالية للمؤسسة.

الدراسات السابقة:

- دراسة الباحث سفير محمد، **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2009.

في هذه الدراسة تطرق الباحث إلى مدى إيفاء الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية واحتياجات مختلف المستخدمين، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تضمن الفصل الأول إطار المحاسبة والإفصاح عن المعلومة في ظل تطور المحاسبة بالإضافة إلى علاقة المحاسبة بنظام المعلومات من خلال الإفصاح في القوائم المالية،أما الفصل الثاني فتضمن الاتجاه الدولي نحو توحيد التقرير المالي، وفي الفصل الثالث تناول خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح الدولي، أما في الفصل الأخير فتضمن الجوانب المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي والإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية حسب ما يتطلبه ويفرضه هذا الأخير من قواعد.

- دراسة الباحث سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي –دراسة عينة من المؤسسات-**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

تعالج هذه الدراسة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010م ومحاولة تقييم إفصاح القوائم المالية وفق المتطلبات القانونية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي من خلال دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات.

– دراسة الباحثة هاجر مزوار، **تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في ظل النظام المحاسبي المالي –دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية**– رسالة ماجستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2014.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول واقع التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بتطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي، حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى الإطار النظري للإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية من خلال استعراض جذوره التاريخية وماهيته والفرق الموجود بينه وبين الشفافية، وكذا التطرق إلى الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي من خلال قواعد الإفصاح المحاسبي المرتبطة بالقوائم المالية والإطار النظري للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وقواعد الإفصاح التي تحكمها، أما الفصل الأخير فتضمن الدراسة التطبيقية لمعرفة واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع المرتبطة بموضوع الإفصاح المحاسبي.
- صعوبة الحصول على الوثائق الداخلية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة.

الفصل الأول

الإطار العام للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية

تمهيد:

إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات وظهور الاستثمارات المشتركة بين مختلف الدول في العالم، أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة، عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، وهذا ينطبق خصوصا على المخطط الوطني الجزائري الذي تم إعداده في ظل مبادئ اقتصادية موجهة، وبالتالي أصبح من الضروري توفير أسس وقواعد ومفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة، وهذا ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى تبني نظام محاسبي مالي جديد وفق المعايير المحاسبية الدولية من أجل تنظيم العمل المحاسبي و الاستجابة للتحولات الاقتصادية الحاصلة.

سنحاول من خلال هذا الفصل معرفة الإطار العام للنظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول تقديم النظام المحاسبي المالي، والمبحث الثاني معايير المحاسبة الدولية وأعمال التوحيد الدولية، بينما المبحث الثالث فيتناول تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF).

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي (SCF)

تجاوبا مع المحاولات الدولية الساعية إلى تقليل الفروقات و التخلص من الاختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية بين الدول، وتعميم استخدام المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، اعتمدت الجزائر على مشروع جديد في ظل التوحيد المحاسبي والمالي تماشيا مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول:ماهية النظام المحاسبي المالي (SCF)

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي ومجال تطبيقه

1- تعريف النظام المحاسبي المالي :

عرفته المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428هـ،الموافق ل 25 نوفمبر سنة 2007م بأنه:" نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ".[1]

من خلال هذا التعريف نستخلص أهم خصائص المحاسبة المالية المتمثلة في:

- المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية؛
- مدخلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس النقدي؛
- إعداد القوائم المالية في نهاية السنة المالية؛
- قياس الوضعية المالية من خلال الميزانية، والأداء من خلال جدول حسابات النتائج.

2-مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

حسب المادة 04 من القانون 07-11 يتم تطبيق النظام المحاسبي المالي في الكيانات التالية:[2]

- الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

[1] القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007 م، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74، المادة (03)، ص3.

[2] أحمد التيجاني بلعروسي، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 21.

-التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية عير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

-كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

- ✓ يستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.[1]
- ✓ يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

ثانيا: أهمية النظام المحاسبي المالي

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي:[2]

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛

- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالة التلاعب؛

- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل المعلومات التي تشكل أساليب اتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية؛

- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛

- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح؛

- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

[1] القانون رقم07-11، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] أحسين عثماني، سعاد شعابنية،**النظام المالي المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي، 2012، ص ص 8-9.

- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛

- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛

- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛

- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل المؤسسة أو خارجها أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛

- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛

- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة؛

- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع؛

- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخراج قوائم مالية جديدة، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغير الأموال الخاصة، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

ثالثا: المبادئ والفروض المحاسبية

1- الفروض المحاسبية:

- محاسبة الالتزام: تحضر القوائم المالية اعتمادا على صفقات وأحداث تمت فعلا، بتعبير أخر تسجل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند الدفع أو القبض للمبالغ المقابلة، تسجل في دفاتر المحاسبة في ذلك التاريخ وتظهر في القوائم المالية للدورات التي وقعت فيها.[1]

-**استمرارية النشاط**: بمعنى أن الوحدة الاقتصادية سوف تستمر لفترة طويلة، ورغم أن المحاسبون يعرفون أنه لا يوجد مشروع يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فإنهم يتوقعون استمراره لفترة طويلة من الزمن بحيث يستطيع المشروع خلالها الوفاء بالتزاماته وتحقيق أهدافه.

[1] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 52.

كما أن هذا الفرض يعني أن هناك ضرورة لتوزيع تكلفة الأصول الثابتة لتحديد مصروف الاستهلاك، وكذلك يعطي أهمية لمبدأ تصنيف الأصول والالتزامات في قائمة المركز المالي.[1]

2- المبادئ المحاسبية:

- مبدأ التكلفة التاريخية: يعتبر هذا المبدأ أن تكلفته الحيازة هي أفضل أساس لتقويم الموجودات، حيث تسجل الأصول بما يعادل النقدية المستخدمة لحيازتها حتى يصبح الأصل جاهز للاستخدام في المكان المخصص له، و للغرض الذي امتلك من أجله، وتوزع تكلفة الحيازة على الفترات التي تستفيد منها، وبذلك تتميز التكلفة التاريخية بالموضوعية، وسهولة التحقق حيث أن الأسعار معروفة بالكامل، ومحدودة وغير قابلة للجدل، وحسب هذا المبدأ تظهر المصروفات في قائمة الدخل مقاسه بناءا على تكلفتها الأصلية، وكذالك تظهر بنود الأصول في الميزانية بالجزء من التكلفة الأصلية الذي لم تستفيد منه بعد، وكما أن جميع الأصول والخدمات التي تحصل عليها المؤسسة تقاس بتكلفة الحصول عليها، ووضعها بحيث تصبح جاهزة للاستخدام، فإن كذلك الالتزامات التي تنشأ نتيجة حيازة الأصول يجب أن تقيم على أساس التكلفة التاريخية.[2]

- مبدأ تحقق الإيراد(النشاط المنشأ للتدفق): من أهم شروط تحقيق الإيراد، أن يكون الإيراد هو عبارة عن تدفق مالي أو نقدي داخلي ويقابله تدفق سلعي أو خدمي خارجي، كما يجب أن يكون الإيراد ناجما عن انجاز بعض العمليات الأساسية، كخضوع عملية التدفق التي تحقق الإيراد لعملية القياس المحاسبي، كذلك الحكم بموضوعية على دور كل مرحلة في النشاط مقدرتها على تحقق الإيراد لتوصل إلى النقطة التي يمكن القول بأن الإيراد قد تحقق، كذلك مراعاة الظروف و الخصائص التي تميز هذا النشاط الاقتصادي عن غيره، والقاعدة العامة لتحقيق الإيراد تشمل على اكتساب الإيراد والقدرة على قياسه محاسبيا.[3]

- مبدأ الثبات: ويقصد بذلك ضرورة الاستمرار والبقاء بإتباع طريقة محاسبية معينة في المجموعة الدفترية، بعد أن يتم اختيارها من البدائل المحاسبية المتعددة، إذ أن الثبات مبدأ ضروري لتوفير أساس ثابت في احتساب مقدار الربح المتحقق والمركز المالي خلال فترات متعاقبة، وذلك لضمان عدم حصول تغيرات في

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص46.

[2] حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 51.

[3] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 54.

نتيجة أعمال المشروع من فترة غلى أخرى كنتيجةتغير في الطرق المحاسبية المتبعة، وا ٍنما من الضروري أن يكون التغير كنتيجة لتغير في مستوى النشاط.[1]

- **مبدأ الإفصاح**: إن هذا المبدأ له أهمية كبيرة ويعتبر من المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفعالية في إعطاء قيمة مهمة للمعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية، إن الإفصاح يتمثل بإظهار كل المعلومات التي لها تأثير في اتخاذ قرار معين يتعلق بالمؤسسة كما يعني أيضا أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة واضحة ومفهومة.[2]

رابعا: دوافع تبني النظام المحاسبي المالي

من أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى اعتماد مشروع جديد في مجال التوحيد المالي والمحاسبي يوافق تطبيق معايير المحاسبة الدولية ما يلي:[3]

1- الأسباب الخارجية:

- في ظل الشراكة مع الإتحاد الأوربي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تظهر ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية، بهدف خلق انسجام في الأنظمة المحاسبية وتمكين الجزائر من الاندماج في الاقتصاد العالمي بأكثر فاعلية؛

- تطور الأسواق المالية وتزايد احتياجات المؤسسات للتمويل، مما يفرض على المؤسسات الجزائرية ضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية حتى تتمكن المؤسسات من اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية؛

- عادة ما تشترط الأسواق المالية (SEC)على الدولة النامية التي ترغب في الاستفادة من خبراتها تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛

[1] جلال عبد حسن، **الأصول العلمية في القوائم المحاسبية المالية**، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2006، ص ص 58-59.

[2] اسماعيل يحيى التكريني، عبد الوهاب حبش الطعمة، انتصار عبود مراد التميمي، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 41.

[3] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، **تقنيات المحاسبة العامة-وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص 98-100.

- الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، يستوجب استعمال معلومات تتمتع بالشفافية والموثوقية وموحدة ومعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، قصد تسهيل نقل المعلومات الاقتصادية، وجذب الشركات متعددة الجنسيات حتى لا تقف نظم المعلومات المحاسبية كحاجز أمام استقطابها والاستفادة منها في التنمية.

2- الأسباب الداخلية:

- المخطط المحاسبي الوطني PCN يستجيب بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية ولا يتوافق مع حاجات المؤسسة الاقتصادية في إمكانية الحصول على تحليل لوضعيتها المالية؛

- النظام المحاسبي السائد لا يتماشى مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، حيث يظهر جليا للعيان التحول التدريجي للدولة من كونها طرف فعال ومسيطر على الميدان الاقتصادي إلى عنصر منظم ومراقب فقط ؛

- لقد طغت النظرة القانونية على المخطط المحاسبي القديم بشكل كبير، رغم أنه وضع لتسيير وا إحكام الرقابة على الحياة الاقتصادية للمؤسسة، وبالتالي أصبح لا يخدمها بل يخدم مصالح الدولة؛

- أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل المخطط المحاسبي الوطني تستخدم مبدأ الحيطة والحذر بصفة مبالغ فيها وأهملت بصفة كلية الاعتماد على مبدأ الصورة الوافية، مما أثر سلبا على الاستخدام العقلاني للمؤونات وقيامه بدور التغطية المطلوب للخسائر الحاصلة؛

- المخطط المحاسبي الوطني لا يلبي احتياجات التسيير وعمليات اتخاذ القرار، حيث نجد اعتماده على مبدأ التكلفة التاريخية مما شكل عدم قدرة البيانات المحاسبية على ترجمة الواقع الاقتصادي في ظل ظروف التضخم؛

- تمكين المؤسسات الجزائرية من الحصول على معلومات صادقة وشفافة تعكس الوضعية المالية الحقيقية.

خامسا: مراحل إنجاز النظام المحاسبي المالي

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 م بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من قبل البنك الدولي، هذه العملية أوكلت إلى العديد من الخبراء الفرنسيين تابعين للمجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين، والهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات

(CNCC)، ولتحديث المخطط المحاسبي الوطني شكل المجلس الوطني للمحاسبة لجنة قيادة تضطلع بمهمة التنسيق ومتابعة أعمال فريق الخبراء.

تم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل:[1]

- المرحلة الأولى: تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني.

- المرحلة الثانية: إعداد مشروع نظام محاسبي جديد.

- المرحلة الثالثة: التكوين للمخطط المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية.

- المرحلة الرابعة: المساعدة على تحسين تنظيم وعمل المجلس الوطني للمحاسبة.

ببلوغ المرحلة الثالثة، تمخض عن أشغال اللجنة تقرير ومشروع برنامج تكوين اشتمل على:

- تنظيم أيام دراسية حول موضوع التوحيد المحاسبي؛

- تنظيم أربعة تجمعات جهوية تهدف لشرح محتوى برنامج النظام المحاسبي الجديد، وكانت موجهة أساسا للمهنيين والممارسين.

أما بالنسبة للتقرير المتعلق بالمرحلة الأولى، المتمثل في تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني فقد احتوى على:

- نقائص المخطط المحاسبي الوطني؛

- أوجه الاختلاف مقارنة بالمعايير والممارسة المحاسبية الدوليين؛

- مجموعة من التوصيات.

كما تم وضع ثلاثة خيارات ممكنة للإصلاح تمثلت في:

- الخيار الأول: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر.

[1] عمر لشهب، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص ص 113-114.

- الخيار الثاني: الإبقاء على المخطط المحاسبي الوطني ببنيته وهيكله، والعمل على ضمان توافقه مع الحلول التقنية التي أدخلتها المعايير المحاسبية الدولية.

- الخيار الثالث: يتمثل في إنجاز نسخة جديدة من المخطط المحاسبي الوطني، بشكل حديث استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول التي أرستها هيئة المعايير المحاسبية الدولية.

وبعد دراسته من قبل هيئات المجلس، قبلت الجمعية العامة بالخيار الثالث، وتبنت إستراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط المحاسبي الوطني بنظام محاسبي جديد متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية.

تبنى المجلس الوطني للمحاسبة الخيار الثالث في اجتماعه المنعقد في 05 سبتمبر 2001 م، يعني إعادة تشكيل نظام محاسبي جديد منبثق عن معايير المحاسبة الدولية وذلك في إطار تحديث الأدوات المرافقة لعمليات الإصلاح الاقتصادي التي تعرفها الجزائر، وبعد فحص مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد، تم الموافقة عليه من طرف مجلس الحكومة في 12 جويلية 2006 م.

سادسا: عوائق تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

تتمثل عوائق وصعوبات تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية فيما يلي:[1]

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر في تركيبة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مما ينعكس على شكل الهياكل التنظيمية والقدرات الإدارية والأنظمة المحاسبية الأمر الذي يؤثر سلبا على إمكانية تطبيق مفاهيم النظام المحاسبي بصفة عامة؛

- عدم التحديد الدقيق للاختصاصات الوظيفية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وشكلية اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العامة يؤثر شديدا على متطلبات ترشيد القرارات الإدارية ومفهوم انفصال الملكية عن الإدارة، الشيء الذي يؤثر مباشرة على الأنظمة المحاسبية لهذه المؤسسات ونوعية مخرجاتها؛

[1] الطيب داودي، جمال خليفاتي، البشير زبيدي، **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي، 2013، ص ص 9-10.

- ينص النظام المحاسبي المالي على تطبيق مستوى عالي من الإفصاح والشفافية عند نشر المعلومات المحاسبية، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ القرار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عملت لمدة طويلة في إطار يتميز بسرية ومحدودية نشر المعلومات؛

- انخفاض الوعي الضريبي لدى الكثير من مالكي المؤسسات، وعدم الاعتقاد الكامل بضرورة سداد كامل التزاماتهم الضريبية وفق دخولهم الحقيقية التي من المفروض أن تظهرها القوائم المالية المعدة وفق مفاهيم النظام المحاسبي المالي، هذا في ظل الارتباط الكبير للمحاسبة بالنظام الجبائي القائم؛

- ضعف مستوى تأهيل المحاسبين العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، واهتمامهم بالجانب القانوني والجبائي للمحاسبة على حساب البعد الاقتصادي والإعلامي لها؛

- ضعف مستوى التعليم والوعي المحاسبيين لدى مستخدمي القوائم المالية، مما يؤثر في مستوى فهم المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي لدى متخذي القرارات سواء كانوا داخل أو خارج المؤسسة؛

- الدور الضعيف التي تقوم به المراجعة الداخلية في أغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومحدودية دور المراجعة الخارجية في التقرير عن مدى تعبير المعلومات المكونة للقوائم المالية عن الوقائع الاقتصادية.

المطلب الثاني: أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي (SCF)

أولا: الأهداف

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تجسيد عدة أهداف نذكر منها:[1]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛

- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في هذا المجال؛

- الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة؛

[1] كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFAR في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 06، 2009، ص ص 292-293.

- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية، باعتبار أن نظام (IFRS) هو نظام دولي يلائم كل الكيانات الدولية التي تخضع لها؛

- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل اختلاف الطرق المحاسبية؛

- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛

- محاولة جعل القوائم المالية والمحاسبية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية؛

- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية؛

- تحديد طبيعة وقواعد إعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية؛

- العمل في ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات(حوكمة الشركات)؛

- إعطاء صورة صادقة عن الأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسة؛

- التمكين من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛

- المساعدة على نمو ومردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الاقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير ؛

- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛

- المساعدة في فهم أحسن لاتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛

- نشر معلومات كافية وصحيحة، موثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم؛

- المساعدة في إعداد الإحصائيات و الحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومات تتسم بالموضوعية والمصداقية؛

- توفر ترقية للتعليم المحاسبي والتسيير ترتكز على قواعد مشتركة؛

- يتوافق النظام الجديد كلية مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وا ٍعداد القوائم المالية.

ثانيا: المميزات

يتميز النظام المحاسبي المالي بثلاثة مميزات أساسية هي:[1]

1- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسات المحاسبية المالية مع الممارسات العالمية ضمن المرجعية IAS /IFRS، لضمان التكيف مع اقتصاد المعاصر وا ٍنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة.

2- يحتوي النظام المحاسبي المالي على نصوص صريحة و واضحة لمبادئ وقواعد التسجيل وطرق القياس وا ٍعداد القو ائم المالية وهذا مايحد من التأويلات الخاطئة الإرادية واللاإرادية.

3- يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة ومتوافقة،قابلة للمقارنة و اتخاذ القرارات،لأنه يحتوي على:

- ✓ إطار تصوري والذي هو مستمد من الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية الذي يقدم مفاهيم متمثلة في:

- الاتفاقيات المحاسبية؛
- الخصائص النوعية للمعلومات المالية؛
- المبادئ المحاسبية الأساسية.

- ✓ إعطاء نماذج للقوائم المالية:

- الميزانية؛
- حساب النتيجة؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛

[1] زين عبد المالك، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015، ص 8.

- الملاحق.

✓ تقديم مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

المطلب الثالث: هيكل النظام المحاسبي المالي (SCF)

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تقديم الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي و مكوناته الأساسية.

أولا: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي ما يلي:

✓ القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25-11-2007 م المتضمن النظام المحاسبي المالي، ويحتوي هذا القانون على سبعة فصول تضمنت العديد من المفاهيم والتعاريف الجديدة، تناولت لأول مرة موضوع التوطيد المحاسبي.

✓ المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26-05-2008 م الذي يحدد تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

✓ القرار الوزاري المؤرخ في 26-07-2008 م يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، وهذا القرار مقسم إلى أربعة أبواب تحتوي على:

- الباب الأول قواعد تقييم الأصول، الخصوم، الأعباء والنواتج، وا ٍدراجها في الحسابات.

- الباب الثاني: عرض الكشوف المالية.

- الباب الثالث: مدونة الحسابات وسيرها.

- الباب الرابع: المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

✓ المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07-04-2009 م، يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

ثانيا: مكونات النظام المحاسبي المالي

يتكون النظام المحاسبي المالي من ما يلي:[1]

1-الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية:

يشكل الإطار التصوري دليلا لإعداد المعايير المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار محاسبي أو تفسير أخر، ويعرف الإطار التصوري:

- مجال التطبيق؛

- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية؛

- الأصول والخصوم؛

- الأموال الخاصة؛

- المنتجات والأعباء.

2-تنظيم المحاسبة:

- يلزم المشرع الكيانات التي تدخل في نطاق هذا النظام، أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المتعلقة بالمعلومات المالية التي تعالجها وتراقبها وتعرضها وتحرص على تبليغها؛

- يجب أن تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية وأن تحول قيم العمليات التي تجري بالعملة الأجنبية للعملة الوطنية؛

- يجب على الكيانات التي تدخل في إطار هذا النظام أن تقوم بعملية الجرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل؛

- يتم التسجيل حسب القيد المزدوج، ويجب أن تتوفر كل عملية على مرجع ووثيقة ثبوتية، ويجب أن تحترم فيها الترتيب الزمني ويحتفظ بها لمدة عشر سنوات على الأقل؛

[1] القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المواد 07-40، ص ص 4-6.

- يمكن للكيان أن يستخدم الإعلام الآلي ولكن يجب أن تتوفر مقتضيات الحفظ والأمن والمصداقية واسترجاع المعطيات.

3-القوائم المالية:

- تعد القوائم المالية مرة على الأقل في السنة وتشمل هذه القوائم ما يلي: الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة؛

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستخدمة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحسابات النتائج؛

- تعد هذه القوائم وتضبط تحت مسؤولية المسيرين في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية؛

- يجب أن تعرض القوائم المالية بالعملة الوطنية وأن تكون معروضة بشكل يسمح بمقارنة السنة الحالية مع سابقتها؛

- تعد الفترة التي تعبر عنها القوائم المالية ب 12 شهرا وتكون في 31 ديسمبر، غير أنه يمكن استثناء ذلك إذا كانت طبيعة النشاط لا تسمح.

4-الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة:

- ألزم المشرع كل كيان يكون مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني، ويشرف على عدة كيانات أن يعد قوائم مالية في كل سنة تكون مدمجة للمجموع المكون لكل هذه الكيانات؛

- تعد الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني، التي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار الموجودة داخل الإقليم الوطني أو خارجه دون أن تربط بينهما روابط قانونية مهيمنة، أن تعد وتنشر حسابات مركبة كأنها كيان واحد.

5-التقديرات والطرق المحاسبية:

- النظام يعطي للكيان إمكانية إجراء تغيير التقديرات أو الطرق المحاسبية، ويجب أن يكون ذلك من أجل هدف أساسي وهو تحسين نوعية القوائم المالية، ويسمح بالحصول على معلومات مالية أكثر موثوقية، أو عرضها في إطار تنظيم جديد؛

- تغيير الطرق المحاسبية يخص تغيير المبادئ والقواعد والاتفاقيات والممارسات التي يطبقها الكيان لإعداد وعرض القوائم المالية.

ويمكن تمثيل مكونات النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مكونات النظام المحاسبي المالي.

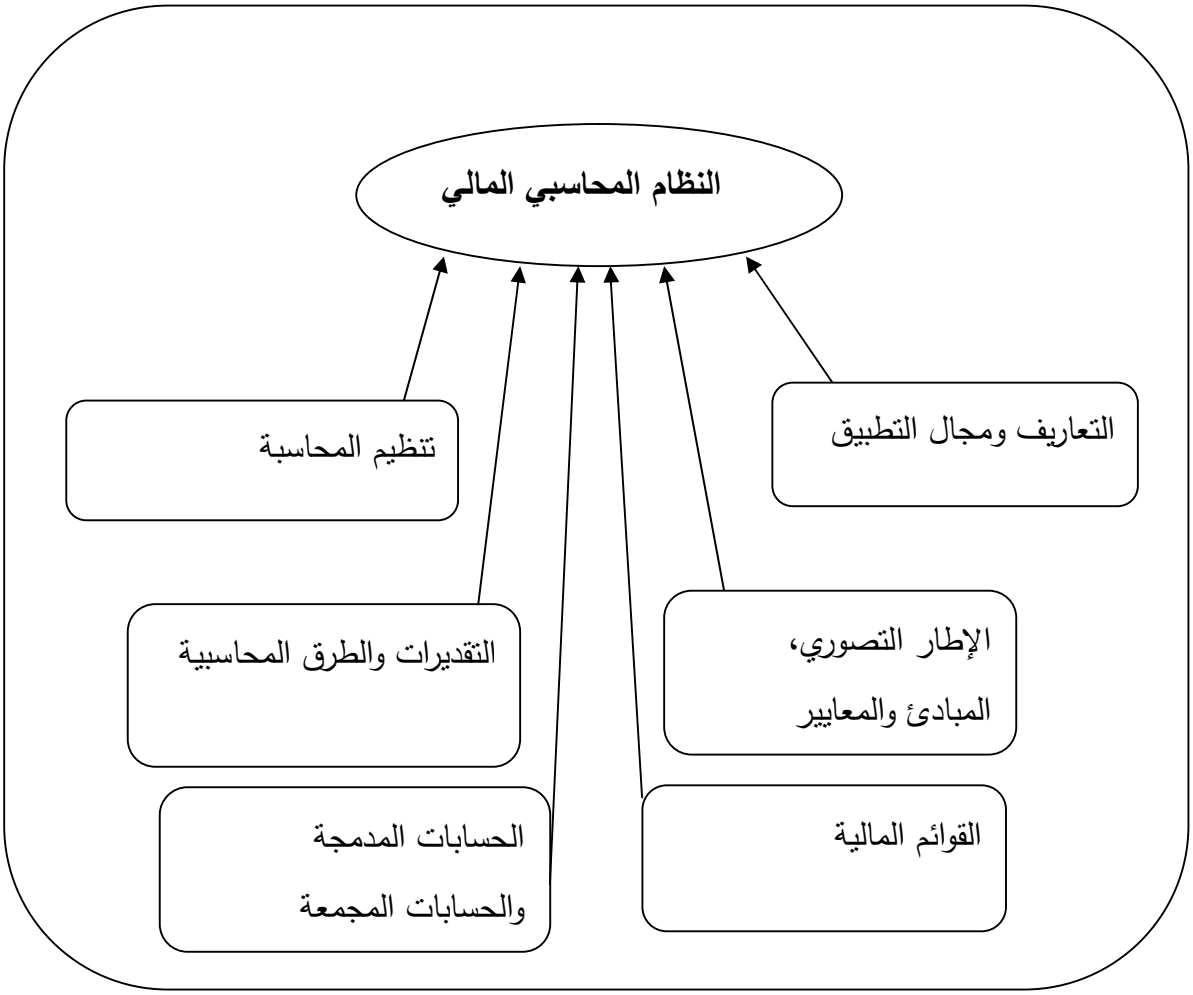

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية و أعمال التوحيد المحاسبي

إن هدف النظام المحاسبي هو توفير المعلومات المالية التي يعتمد عليها صناع القرار، لهذا يجب أن تكون هذه المعلومات موحدة ومشتركة، لضمان درجة عالية من الشفافية وتأمين إمكانية مقارنتها، غير أن وجود عدة أنظمة محاسبية يعتبر عائقا ولا يسمح بالتنسيق بين الممارسات المحاسبية في مختلف الدول، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة منظمات وهيئات اهتمت بهذا الموضوع وسعت لتوحيد هذه الممارسات ورفع كفاءة الأداء المحاسبي وتقليص الاختلاف الموجود من خلال إصدار المعايير الدولية للمحاسبة.

المطلب الأول: مفهوم المعايير المحاسبية

أولا: تعريف المعايير المحاسبية

تعرف المعايير المحاسبية بأنها:

" نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العلمية في المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات".[1]

" قواعد يجب تبنيها من قبل منظمات الأعمال عند إعداد القوائم المالية الدورية لأغراض التقارير الخارجية، حيث تشمل هذه المعايير على قواعد وصفية أو توجيهية متعلقة بمسائل الإفصاح، وتقييم الأصول، وتحديد الدخل وشكل محتويات القوائم المالية المنشورة".[2]

" أداة لتنظيم العمل المالي والمحاسبي وذلك من أجل التوفيق بين مصالح المستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية".[3]

ثانيا: أهمية المعايير المحاسبية الدولية

يمكن حصر أهمية المعايير المحاسبية في النقاط التالية: [4]

---

[1] حسين قاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 103.

[2] نبيه عبد الرحمن الجبر، محمد علاء الدين عبد المنعم، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، 1998، ص 27.

[3] فارس جميل الصوفي، **المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان، 2012، ص 67.

[4] سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013، ص 13.

- قدرة المؤسسة على استعمال مجموعة واحدة من المعايير لأغراض مختلفة تمكنها من اقتصاد مبالغ كبيرة من التكاليف؛

- استعمال هذه المعايير على نطاق دولي من طرف الشركات سيوفر مبالغ طائلة من الأموال كل سنة؛

- زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية؛

- تدعيم المستثمرين بمعلومات تمتاز بالنوعية والشفافية الأمر الذي يقلل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال؛

- سهولة إجراء عمليات المقارنة مما يؤدي إلى اختيار أفضل البدائل.

أما غياب المعايير المحاسبية فيؤدي إلى:

- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة أو متباينة وغير موحدة؛

- إعداد قوائم مالية كيفية وبالتالي يصعب فهمها أو يصعب الاستفادة منها من قبل المستفيدين الخارجيين والداخلين؛

- اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة الواحدة أو المؤسسات المختلفة؛

- صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين وكذلك الدارسين وغيرهم.

ثالثا: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية

يمكن توضيح إجراءات إصدار معايير المحاسبة الدولية في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): إجراءات إصدار معايير المحاسبة الدولية.

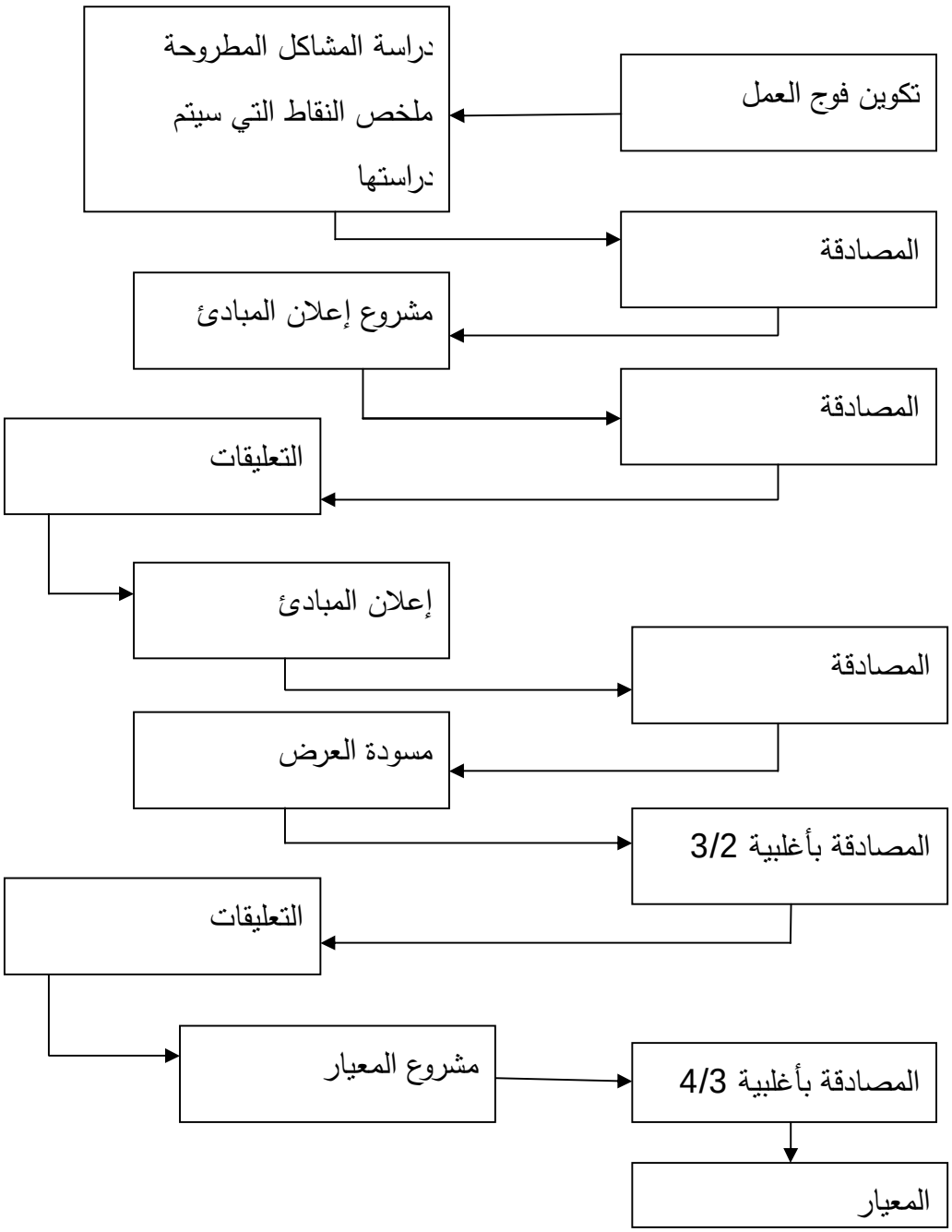

المصدر: صبايحي نوال، **الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثاره على جودة المعلومة**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3،الجزائر، 2011، ص 57.

المطلب الثاني: الهيئات المشرفة على وضع معايير المحاسبة الدولية

أهم المنظمات التي استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير هي:

- لجنة معايير المحاسبة الدولية؛

- الإتحاد الدولي للمحاسبين؛

- لجنة ممارسة المراجعة الدولية؛

- مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أولا: لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC)

هي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، وقد تم تشكيل هذه اللجنة سنة 1973 م اثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية في كل من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة و ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ عام 1983 م شملت عضوية اللجنة كل من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) وابتدءا من سنة 1996 م صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة، وابتدءا من سنة 1999 م أصبحت اللجنة تضم 143 عضو في 104 بلدان يمثلون مليون محاسب.[1]

وتتمثل الأهداف المحددة للجنة معايير المحاسبة الدولية كما جاءت في دستورها فيما يلي:[2]

- وضع ونشر المعايير المحاسبية بغرض استخدامها عند إعداد القوائم المالية ولتشجيع درجة قبولها والعمل بموجبها عالميا بشكل و اسع النطاق؛

- العمل على التحسين والتنسيق بين المعايير المحاسبية والإجراءات المرتبطة بعرض القوائم المالية.

[1] حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 36.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 391.

في سنة 1995 م أسست اللجنة المجلس الاستشاري الدولي والذي يتلخص دوره في مراجعة إستراتيجية وخطط مجلس اللجنة للتأكد من مقابلة المجلس لالتزاماته، ويقوم المجلس بالاشتراك أيضا في إجراءات قبول أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية عن طريق ممارسي مهنة المحاسبة، ومجتمع الأعمال، ومستخدمي القوائم المالية، وغيرهم من الأطراف المهتمة.[1]

ثانيا:الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)

هو منظمة عالمية لمهمة المحاسبة تأسس عام 1977 م ويضم في عضويته 155 عضو ومنظمة في 118 دولة يمثلون أكثر من مليونين ونصف مليون محاسب، يهدف الإتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير الاقتصاد الدولي من خلال إنشاء معايير عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها، ولتحقيق مهامه فإن الإتحاد لديه علاقة وطيدة مع هيئات زميلة ومنظمات محاسبية في مختلف دول العالم.[2]

وقد قامت لجان الإتحاد بوضع المعايير التالية:

- المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد؛
- المعايير الدولية لرقابة الجودة؛
- القواعد الدولية لأخلاقيات المهنة؛
- معايير التأهيل الدولية؛
- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

وينفد برنامج عمل الإتحاد من قبل اللجان التالية:

- لجنة التعليم؛
- لجنة السلوك المهني؛

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 403.
[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 110.

-لجنة المحاسبة المالية والإدارية؛

- لجنة القطاع العام.

ثالثا: لجنة ممارسة المراجعة الدولية(IAPC)

لقد أعطيت هذه اللجنة صلاحيات لإصدار مسودات معايير المراجعة والخدامات التابعة بالنيابة عن مجلس الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، على أن تسعى لتحقيق المثول الطوعي لتلك المعايير أو البيانات و تعزيزها، ويتم تعيين أعضاء لجنة ممارسة المراجعة الدولية من قبل منظمات أعضاء يمثلون دولا يختارها مجلس الإتحاد، وقد تضم اللجان الفرعية التي تشكلها لجنة ممارسة المراجعة الدولية ممثلين من غير الممثلة باللجنة، وذلك للحصول على أكبر عدد ممكن من وجهات النظر المختلفة حيث يتمتع كل بلد ممثل في هذه اللجنة بصوت واحد فقط، وتتضمن لجنة المراجعة الدولية ابتدءا من سنة 1954 م أعضاء من 13 دولة.

وتبدأ إجراءات العمل في لجنة ممارسة المراجعة الدولية بإختيارها مواضيع من أجل الدر اسة التفصيلية، بعد أن يتم تأسيس لجنة فرعية لهذا الغرض حيث تقوم اللجنة بتفويض المسؤولية الأولية لهذه اللجنة الفرعية، بدراسة المعلومات الأساسية التي تكون على شكل بيانات وتوصيات أو دراسات أو معايير صادرة عن المنظمات الأعضاء أو الهيئات الإقليمية أو هيئات أخرى ومن ثم تعد مسودة العرض كنتيجة لهذه الدراسة، وبعدها تقوم اللجنة بتوزيع المسودات لإبداء المنظمات الأعضاء أرائهم ومن ثم تعدل اللجنة مسودة العرض بالشكل المناسب، بعدها تتلقى تلك التعليقات وتقوم بدراستها والتصويت عليها بحسب قواعد الأغلبية، وعند إصدار المعايير أو البيان يحدد تاريخ سريانه وتكون لغة المعايير الإنجليزية.[1]

رابعا: مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)

نشأ مجلس معايير المحاسبة الدولية في 06 فيفري سنة 2001 م، ويتكون من 14 عضوا الرئيس ونائب الرئيس و12 عضوا دائما، يتم تعيينهم من قبل على أساس خبرتهم المحاسبية، بشرط أن يكون لخمسة أعضاء على الأقل خبرة الإصدار، وثلاثة أعضاء من مستخدمي القوائم المالية، وواحد من الأكاديميين،

[1] بن أعمارة منصور، حولي محمد، **معايير المراجعة الدولية**، الملتقى العلمي الدولي حول: **النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة**، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر، 2011، ص 9.

وسبعة أعضاء من بين الإثني عشر مكلفين بالربط والاتصال بالمنظمات الوطنية للتقييس، وذلك من أجل تسهيل تقارب التنظيمات مع معايير مجلس المحاسبة الدولية.[1]

✓ أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية وفق ما هو وارد في دستورها:[2]

- أن تضع للمصلحة العامة مجموعة مميزة من معايير المحاسبة عالية الجودة ويمكن الالتزام بها عالميا بما يتضمنه من معلومات ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنةفي القوائم المالية والتقار ير المالية الأخرى،

لمساعدة المشاركين في مختلف أسواق رأس المال في العالم والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؛

- الترويج للاستخدام والتطبيق النشط لتك المعايير؛

- العمل ايجابيا مع الجهات الواضعة للمعايير الوطنية للوصول إلى تقارب بين معايير المحاسبة الوطنية والمعايير الدولية للتقارير المالية بما يكفل الوصول إلى حلول عالية الجودة.

✓ تعرف المعايير الجديدة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باسم (IFRS)أي المعايير الدولية للتقارير المالية.

المطلب الثالث: دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق أهداف القوائم المالية

اهتمت المعايير المحاسبية الدولية بالقوائم المالية حيث أفردت معيارا خاصا بهذا الموضوع وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم واحد(IAS 01) بعنوان عرض البيانات المالية، هذا بالإضافة إلى أننا نجد في نهاية كل معيار من المعايير المحاسبية الدولية فقرة مستقلة تتناول موضوع الإفصاح عن السياسات أو الطرق المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية وأثار التغير فيها وتعليمات بشأن العرض في القوائم المالية.[3]

وقد نص هذا المعيار على عدة اعتبارات يجب الانطلاق منها في إعداد القوائم المالية، ومن أهمها ما يلي:

---

[1] شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص 9.

[2] طارق عبد العال حماد، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 18.

[3] حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ص 273-275.

- يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة بما يحقق العدالة في العرض؛
- الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية تتسجم مع ما تفرضه معايير المحاسبة الدولية وتطبق كل معيار ينطبق عليها؛
- الإفصاح عن أي مخالفة لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وعرض الأثر المالي لذلك؛
- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بما ينسجم مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية؛
- يجب عرض كل بند مادي بشكل منفصل في القوائم المالية وتجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفة المشابهة؛
- الإفصاح عن المعلومات المقارنة؛
- تحديد كل مكونات القوائم المالية بشكل واضح وعرض معلومات التالية بشكل واضح وصحيح:
  - اسم المؤسسة صاحبة القوائم؛
  - توضيح عائدية القوائم للمؤسسة الفردية أو لمجموعة من المؤسسات؛
  - تاريخ القائمة أو الفترة التي تغطيها؛
  - العملة المستخدمة في القائمة.

المبحث الثالث: تقديم القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

تعتبر القوائم المالية بمثابة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي المالي لأن هذه القوائم بما تحتويه من معلومات تعكس نتائج نشط المؤسسة على مدار الفترة المالية لتعطي بذلك صورة واضحة عن أدائها، يمكن من خلالها تشخيص جوانب القوة فيه مع جوانب الضعف.[1]

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

أولا: تعريف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية بأنها عبارة عن:

"وسيلة النظم المحاسبية في عرض نتائج فعاليتها وأنشطتها في الوحدة الاقتصادية، حيث يتم خلاصة النشاط في صورة قائمة الدخل، والوضع المالي في المؤسسة على صورة قائمة المركز المالي، ويتم تقديمها إلى أطراف داخل المؤسسة مع قوائم تحليلية إلى أطراف خارج المؤسسة لبيان حالة المؤسسة لكافة الأطراف التي تتعامل معها".[2]

"محصلة نهائية لأي نظام محاسبي فهي مخرجات النظام التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي بلحتياجات متخذي القرارات".[3]

"الناتج النهائي و الأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث و الأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية،لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها في اتخاذ القرارات المختلفة".[4]

ويتمثل الهدف الرئيسي من إعداد القوائم المالية للمؤسسة في عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي، نتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي من أجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ بعض

[1] محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص 285.
[2] عبد آل أدام يوحنا، صالح الرزق، **المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2006، ص 423.
[3] عبد الفتاح حنفي، **القياس والتقويم في المحاسبة المالية**، دار الكتاب الحديث، عمان، 2008، ص 159.
[4] سيد عطا الله سيد، **التدريب المحاسبي والمالي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 191.

القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه القوائم، بالإضافة إلى ذلك فإن القوائم المالية تعكس قدرة الإدارة في الحفاظ على إدارة أصول المشروع وأساليب توظيفها.[1]

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة، مع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.[2]

وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية في الأتي:

- القابلية للفهم؛
- الملائمة؛
- الموثوقية؛
- القابلية للمقارنة.

1- **القابلية للفهم**: إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.

2- **الملائمة**: لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

[1] سيد عطا الله سيد، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 50-51.

3- **الموثوقية**: تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد.[1]

4- **القابلية للمقارنة**: يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة القوائم المالية للمؤسسة على مرور الزمن، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المؤسسة.

ثالثا: الأطراف المستعملة للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال القوائم المالية، ويستخدم معلومات القوائم المالية أطراف عديدة كالمستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات والتي تشمل ما يلي:[2]

1- **المستثمرون**: يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم بالمخاطر المصاحبة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، ويحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

2- **الموظفون**: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم.

3- **المقرضون**: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

4- **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون**: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب

[1] جمعة هوام، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 32.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-46.

بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي لهم.

5- **العملاء**: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها.

6- **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها**: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسة، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية.

7- **الجمهور**: تزود القوائم المالية الجمهور بالمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المؤسسة وتنوع أنشطتها.

رابعا: عناصر القوائم المالية

تتمثل عناصر القوائم المالية فيما يلي:[1]

- عناصر قائمة المركز المالي؛

- عناصر التغيرات في حقوق الملكية؛

- عناصر قائمة الدخل.

1- عناصر قائمة المركز المالي:

- الأصول: وهي منافع اقتصادية مستقبلية محتملة نتيجة معاملات أو أحداث اقتصادية وقعت في الماضي، وقد تكون مملوكة للمؤسسة أو تسيطر عليها.

- الالتزامات: وهي تضحيات بمنافع اقتصادية محتملة ناتجة عن التعهدات بتحويل أصول أو تقديم خدمات إلى مؤسسات أخرى مستقبلا، نتيجة معاملات أو أحداث وقعت في الماضي.

- حقوق الملكية: هي عبارة عن الفرق بين الأصول و الالتزامات، وتعرف أيضا بصافي الأصول، إذ تمثل حقوق الملكية في المؤسسة التجارية رأس المال والاحتياطات الإجبارية والأرباح.

[1] سيد عطا الله سيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 195-196.

2- عناصر التغيرات في حقوق الملكية:

- الاستثمارات الإضافية: تمثل الزيادة في صافي الأصول، والناتجة من زيادة مصالح الملاك بها.

- توزيعات الأرباح: هي عبارة عن نقص في صافي الأصول، نتيجة توزيع أصول أو أداء خدمات أو الوفاء بالتزامات الملاك، وتؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية.

3- عناصر قائمة الدخل:

- الإيرادات: هي عبارة عن التدفقات النقدية الداخلة، أو الزيادة في الأصول، أو النقص في الالتزامات، نتيجة إنتاج وتسليم السلع أو تأدية الخدمات، أو الأنشطة الأخرى المترتبة على ممارسة المؤسسة لنشاطها الرئيسي.

- المصروفات: وهي عبارة عن التدفقات النقدية الخارجية، أو النقص في الأصول، أو الزيادة في الالتزامات نتيجة إنتاج وتسليم سلع أو تأدية الخدمات، أو تنفيذ الأنشطة الأخرى المترتبة على ممارسة المؤسسة لنشاطها الرئيسي.

- الأرباح: عبارة عن الزيادة في حقوق الملكية نتيجة أنشطة أو عمليات أخرى ماعدا الإيرادات أو الاستثمارات الإضافية.

- الخسائر: هي عبارة عن نقص في حقوق الملكية نتيجة أنشطة أو عمليات أخرى ماعدا المصروفات أو توزيعات الأرباح.

- الدخل الشامل: عبارة عن التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة نتيجة المعاملات والأحداث غير مرتبطة بأصحاب الملكية.

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية والغرض من إعدادها

أولا: أنواع القوائم المالية

تمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمؤسسة، وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط الأعمال، وتلتزم المؤسسات بإعداد أربعة أنواع من القوائم المالية الأساسية إضافة إلى الملاحق المكملة للقوائم المالية كما يلي:

- قائمة المركز المالي؛

- قائمة الدخل؛

-قائمة التدفقات النقدية؛

- قائمة التغير في رؤوس الأموال الخاصة؛

- الملاحق.

1- قائمة المركز المالي: تعرف بأنها كشف أو تقرير يبين الموارد المتاحة للمؤسسة ومصادر تمويلها في فترة زمنية معينة أو بمعنى أخر كشف يظهر أصول وخصوم وحقوق الملكية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.[1]

وتعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية، وهو اصطلاح قديم، وتقوم المؤسسة بإعداد هذه القائمة من أجل بيان المركز المالي لها في تاريخ معين، وتحتوي هذه القائمة على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.[2]

2- قائمة الدخل: تسمى أيضا بقائمة حساب الأرباح والخسائر ويمكن تعريف هذه القائمة بأنها بيان يلخص إيرادات ومصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة أي أنها تبين نتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها ما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقيق أرباح أو خسائر، وعليه يمكن التعرف على مكونات الدخل من خلال ما يلي:[3]

- الإيرادات؛

- المصروفات (التكاليف)؛

- صافي الدخل.

[1] سليمان مصطفى الدلاهمة، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 138.

[2] مسعد محمود الشارقي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 29.

[3] علي عباس، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008، ص 42.

3- قائمة التدفقات النقدية: هي التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها والخاصة بمؤسسة معينة، والنقدية تتضمن ما في الصندوق والودائع تحت الطلب، أما ما في حكم النقدية فهي الاستثمارات القصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة.[1]

يتم في قائمة التدفقات النقدية تلخيص التدفقات النقدية الداخلة إلى المؤسسة والخارجة منها خلال فترة مالية معينة ، تمارس خلالها المؤسسة أنشطتها العادية من أنشطة تشغيلية وتمويلية و استثمارية، وبالتالي فهي توفر معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.[2]

ثانيا: الغرض من إعداد القوائم المالية

تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضا هيكليا ذا طابع مالي لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي ونتائج النشاط و التدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها.

ولتحديد هذا الهدف فإن القوائم المالية تعطي بيانات عن الأتي:[3]

- الأصول؛
- الالتزامات؛
- حقوق الملكية؛
- الإيرادات والمصروفات متضمنة الأرباح والخسائر؛
- التغيرات الأخرى في حقوق الملكية؛
- التدفقات النقدية.

[1] أحمد نور، **المحاسبة المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 782.

[2] وجدى حامد حجازي، **تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 69.

[3] نفس المرجع، ص 22.

وتساعد هذه المعلومات بالإضافة إلى المعلومات الأخرى الواردة في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية للمؤسسة وخاصة توقيت و احتمالية توليد هذه التدفقات النقدية.

المطلب الثالث: مكونات القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

تتكون القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول سيولة الخزينة بالإضافة إلى ملحق القوائم المالية، وسنتطرق إليها فيما يلي:[1]

أولا: الميزانية (قائمة المركز المالي)

الميزانية هي عبارة عن ملخص لأصول المؤسسة وخصومها وحقوق المساهمين عند تاريخ إغلاق السنة المالية المحاسبية، وتشمل على معطيات السنة المالية الجارية وأرصدة حسابات السنة المالية الماضية، ويجب أن يبرز عرض الميزانية التمييز بين الأصول الجارية وغير جارية و الخصوم الجارية وغير جارية، حيث تمثل الأصول موارد تسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية ويتوقع منها منافع مستقبلية، وتشمل كل من التثبيتات المعنوية والتثبيتات المادية، الإهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزون، أصول الضريبة، الزبائن والمدنيين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة، خزينة الأموال الإيجابية، بينا الخصوم تمثل الالتزامات الحالية للمؤسسة الناشئة عن الأحداث الماضية، وتشمل كل من رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية، الموردون والدائنون الآخرين، خصوم الضريبة، نواتج مثبت لاحقا، خزينة الأموال السلبية.

وتتمثل أهمية الميزانية في ما يلي:

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات؛

- معرفة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة؛

- القيام بعمليات التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي.

[1] أحمد طرطار، عبد العالي منصر، مرجع سبق ذكره، ص 202.

ثانيا: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

جدول حسابات النتائج هو كشف ملخص للأعباء والنواتج المنجزة من قبل المؤسسة خلال السنة المالية دون الأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو السحب، ويبرز من خلال فرق النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة، يتضمن معلومات حول حوصلة الأعباء حسب طبيعتها والذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية، وكذلك نواتج الأنشطة العادية، النواتج المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، ومخصصات الإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية، والعناصر غير العادية والنتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

وتتمثل أهمية جدول حسابات النتائج فيما يلي:[1]

- التمييز بين الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير عادية؛
- تقييم كفاءة التسيير في المؤسسة من خلال الأداء المالي حيث يستخدم الربح كمعيار للقياس؛
- التعرف على مقدار الضريبة على الأرباح الواجب دفعها والضغط الضريبي على المؤسسة.

ثالثا: جدول تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغير في حقوق الملكية)

جدول تغيرات الأموال الخاصة عبارة عن عرض تحليلي للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر المكونة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

ويجب أن يحتوي على الأقل عن معلومات مرتبطة بحركة العناصر التالية:

- النتيجة الصافية للسنة المالية وتوزيع النتيجة والتخصيص المقرر؛
- تغير الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة التي تؤثر مباشرة على رؤوس الأموال؛
- النواتج الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال ضمن تصحيح أخطاء هامة.

وتتمثل أهمية جدول تغيرات الأموال الخاصة في:

[1] نفس المرجع السابق، ص 203.

- يظهر رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية العمومية والتغيرات خلال الفترة وصافي الربح أو الخسارة للفترة؛

- يوضح إجمالي الدخل والمصروف للفترة؛

- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الرئيسية التي تم التعامل معها بموجب المعالجات القياسية.

رابعا: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

يمثل الوسيلة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، ولقد حدد المشرع الجزائري ضمن النظام المحاسبي المالي الجديد طريقتين لعرض جدول تدفقات الخزينة هما:[1]

- **الطريقة المباشرة**: ترتكز أساسا على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات النقدية الإجمالية، قصد الحصول على تدفق الخزينة الصافية ومقارنته مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية.

- **الطريقة غير المباشرة**: تقوم على تصحيح وتسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار أثار المعاملات التي لا تؤثر على الخزينة، التسويات، التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار والتمويل.

تكتسي دراسة تدفقات الخزينة أهمية كبيرة من حيث أنها تعد وسيلة مفضلة لتشكيل مؤشرات تمكننا من التنبؤ بخطر الإفلاس وبالمشاكل التي تواجهها المؤسسة فهي تعتبر أداة للحكم على التسيير المالي للمؤسسة وأداة مهمة في التشخيص الذي يقوم به البنك لتحليل احتياجات المؤسسة التمويلية.

خامسا: ملحق القوائم المالية

ملحق القوائم المالية يحتوي على كل المعلومات الضرورية والمفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية، والكفيلة بالتأثير على القرارات التي يتخذها مستعملي القوائم عن ممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضعيتها المالية ونتيجة نشاطها، وهناك العديد من نماذج الجداول التي يمكن إدراجها مثل جدول تطور

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 204- 206.

التثبيتات والأصول المالية غير الجارية، جدول الإهتلاكات والمؤونات، جدول خسائر القيمة عن التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية.

وتتمثل أهمية هذه الملاحق في تقديم المعلومات التالية:

- معلومات عن القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة فيمسك المحاسبة وا ٍعداد القوائم المالية والمعلومات المكملة لفهم أفضل للقوائم المالية؛

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والشركة الأم؛

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة والضرورية للحصول على صورة أوضح و أشمل.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل قمنا باستخلاص أن النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومات المالية حيث أخذ على عاتقه احتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على معلومات مالية من المؤسسة المتعامل معها، وذلك بهدف اتخاذ قرارات سليمة، أما معايير المحاسبة الدولية هي معايير تؤكد ضرورة تقديم معلومات شفافة ودقيقة حول الوضعية المالية للمؤسسة ومن خلالها يكون عرض القوائم المالية عادل وهذا يعتبر في غاية الأهمية لخدمة جميع الفئات المهتمة بالبيانات المالية في اتخاذ قراراتها.

الفصل الثاني

دور الإفصاح المحاسبي في تفعيل المعلومة في القوائم المالية

تمهيد:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح المحاسبي باعتباره الوسيلة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم المالية من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل، فالمحاسبة لم تعد أداة تسجيل الأحداث الاقتصادية وتبويبها بل أصبحت تلعب دورها كنظام معلومات محاسبي من خلال الحصول على المعلومات اللازمة وتقديمها للمؤسسات والأطراف التي لها علاقة بها، وهذا ما استدعى وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، وذلك لتوحيد الأنظمةالمحاسبية وا زالة العوائق الموجودة بينها.

وفي هذا السياق سنتطرق في هذا الفصل إلى توضيح كل ما يتعلق بالإفصاح المحاسبي وذلك ضمن ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الأول منه الإفصاح المحاسبي وفي المبحث الثاني قواعد الإفصاح المحاسبي والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، أما في المبحث الثالث سنتطرق إلى الإفصاح المحاسبي حسب معايير المحاسبة الدولية وحسب النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي في الوقت الراهن من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية، فهو يلعب دورا متميزا في قيمة ومنفعة هذه المعلومات التي تستخدم لأغراض اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

أولا: نشأة الإفصاح المحاسبي

إن تطور نظم الإفصاح المحاسبي كانت مواكبة إلى حد كبير لتطور الأنظمة المحاسبية، ففي المراحل التاريخية الأولى لتطور المحاسبة وبالتحديد قبل ظهور الثورة الصناعية حيث كانت الشركات الفردية أو ما يعرف بشركات الأشخاص هي النموذج السائد للشركات في تلك الفترة، ولم تكن هناك حاجة واضحة للإفصاح المحاسبي كما هو معروف اليوم، فحاجة الملاك للمعلومات من الممكن تلبيتها من خلال الإطلاع المباشر على الدفاتر والسجلات والحسابات المختلفة للشركة لما يتمتع به الملاك من حق الوصول إلى أي دفتر أو سجل بالشركة.[1]

ومع ظهور الثورة الصناعية في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت شركات من نوع جديد تعرف بالشركات المساهمة يمتلكها عدد كبير من المساهمين، وهنا ظهرت الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي لتنوع وتعدد الأطراف التي لها مصالح حالية ومستقبلية مع هذه الشركات، حيث ألزمت بنشر قوائمها المالية دوريا لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من المساهمين ومقرضين تقرير عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة، حيث يتخذ هؤلاء المستثمرين قراراتهم الاقتصادية بناءا على ذلك الإفصاح.[2]

إن الفكر المحاسبي لم يدرك أهمية مصطلح الإفصاح إلا مع الستينيات، حيث يمكن اعتبار الدراسة التي اعتمدها مونتيز (Moonitz)، الأولى في مجال التنظير المحاسبي والتي تناولت مصطلح الإفصاح

[1] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005، ص ص 578-579.

[2] حنان رضوان حلوة، **مدخل النظرية المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 216.

المحاسبي صراحة سنة 1961م وذلك تحت رعاية المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، حيث خلص إلى أنه يجب أن تفصح القوائم المالية عن كل ما هو ضروري حتى لا تكون مظللة.[1]

ومن ناحية أخرى فقد كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية والحاجة إلى معلومات فورية أثر مباشر على مهنة المحاسبة والإفصاح، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق، وهذا ما أدى إلى زيادة أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، بصفتها أصبحت مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية.

ويجب الإشارة إلى أنه هناك مدرستان بالنسبة للإفصاح المحاسبي، المدرسة الأولى تنادي بالإفصاح المحاسبي المقنن وترى أن الإفصاح المحاسبي يجب أن يقنن بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد التقارير المحاسبية وتحديد المعلومات التي يجب أن يفصح عنها للأطراف المختلفة، أما المدرسة الثانية فتنادي بالإفصاح الاختياري غير المقنن ويرى مؤيدو هذه المدرسة أنه يمكن تحقيق الإفصاح المحاسبي الكافي والمناسب اختياريا وبدون إلزام.[2]

إن مجال الإفصاح المحاسبي مزال يتطور، وعلى الأقل توجد هناك قضيتين لم يتم حلهما بعد هما:

- القضية الأولى: ليس هناك إطار عام مقبول بشكل متعارف عليه يقوم بتوفير المعلومات للمستخدمين بخلاف المستثمرين والدائنين، مثل هؤلاء المستخدمين من الصعوبة بمكان تحديدهم، كما أن عددهم واحتياجاتهم للإفصاح في تزايد مستمر بشكل ملحوظ.

- القضية الثانية: غالبا ما يكون من الصعوبة أو من المستحيل أن يتم تتبع عوائد وتكاليف الإفصاح، حيث أن تنوع وتشتت مجموعات المستخدمين وكيف تقوم كل مجموعة من مجموعات المستخدمين بالاستفادة من ذلك الإفصاح يضع بلا شك مشاكل هامة عند تحديد العلاقة بين السبب (التكاليف) و الأثر (العوائد).[3]

[1] سفير محمد، **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة يحي فارس، الجزائر، 2009، ص 10.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، **المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص ص 65-66.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 513.

ثانيا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي وهذا ما أدى إلى تقديم العديد من التعاريف نذكر بعض منها كالأتي:

عرف بأنه: "توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للفئات المستخدمة للقوائم المالية في اتخاذ قرارات اقتصادية ومالية وا إدارية واجتماعية وغيرها ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالمؤسسة التي تعتبر مصدر لهذه البيانات".[1]

كما عرف بأنه: إتّباع سياسة الوضوح الكامل وا إظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع، حيث يجب على المحاسب الإفصاح عن المعلومات الهامة التي يترتب على عدم الإفصاح عنها تغير واختلاف جوهري في اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية".[2]

وعرف أيضا من طرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AAA) بأنه: "عرض القوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية المؤسسة مستقبلا، وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم".[3]

وكذلك عرف بأنه: "أن تتضمن القوائم المالية أو التقارير للوحدة الاقتصادية المعلومات التي يحتاجوها مستخدموها مع الابتعاد عن أي تضليل أو إخفاء للمعلومات وبما من شأنه تحريف الصورة الحقيقية لأداء المؤسسة".[4]

وبناءا على ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للإفصاح المحاسبي كالتالي:"هو عملية إظهار المعلومات سواء كانت مالية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الأطراف الخارجية والتي ليست لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة". [5]

---

[1] سعود جايد العامري، **المحاسبة الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 479.

[2] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحاليل**، الدار الجامعية، 2002، ص 53.

[3] طلبة أميرة، **أثر الإفصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009، ص 89.

[4] عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 36.

[5] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 578.

ثالثا: أهمية الإفصاح المحاسبي

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد القوائم المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة، كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المستثمرين والمقرضين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرهم، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل الجهات المستفيدة بناءا على هذه المعلومات، ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة.[1]

وفيما يلي عرض لبعض العوامل المتعلقة بشكل واضح بأهمية الإفصاح:[2]

- تساعد معلومات القوائم المالية وتقاريرها على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة؛

- تساعد معلومات القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الوحدة الاقتصادية التي تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛

- الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المسطرة؛

- تقديم المعلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة؛

-خدمة المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضيقة في الحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية أساسا كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية.

[1] رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 58.

[2] محمد نواف حمدان عابد، **دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2006، ص 89.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي وأهدافه

أولا: أنواع الإفصاح المحاسبي

إن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاها متزايدا نحو التوسع في الإفصاح والتنوع في مجلاته كحلا عمليا ومنطقيا لمشكلة صعوبة تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات، ومن ناحية أخرى ونظرا لصعوبة وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع الأطراف، كان لابد من أخذ الهدف من إعداد القوائم المالية والفئة المستفيدة منها بعين الاعتبار، الأمر الذي أدى إلى ظهور الأنواع التالية للإفصاح:[1]

1- حسب مجالات الإفصاح:

-الإفصاح الوقائي(التقليدي): إذ يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة عن القوائم المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي من ذلك هو حماية المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية.

-الإفصاح الإعلامي(التثقيفي): ويعكس الاتجاه الحديث في الإفصاح، حيث يتضمن الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرار، لذلك فإنه يشمل أيضا على المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها، وهذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بالطرق غير رسمية والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب فئات أخرى.

2- حسب حجم المعلومات:

يقسم الإفصاح من حيث كمية المعلومات الملائمة التي يعتقد أنها جوهرية ومفيدة للمستخدمين إلى:

- **الإفصاح الكافي:** يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات التي يجب عرضه للتوافق مع هدف القوائم المالية غير مضللة، ويعتبر الإفصاح الكافي أكثر المفاهيم شيوعا.

[1] بدرة بن تومي، **أثار تطبيق معايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص ص 46-48.

- **الإفصاح العادل**: يتضمن تلبية احتياجات جميع القراء المحتملين للقوائم المالية بطريقة متوازنة ومتساوية وبذلك فهو ينطوي على هدف أخلاقي.

- **الإفصاح الكامل(الشامل):** يشير إلى مدى شمولية القوائم المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ وبذلك يفترض عرض جميع المعلومات الملائمة.

3- حسب درجة إلزامه:

- **الإفصاح الإلزامي**: وهو يتضمن جميع المعلومات المطلوب الإفصاح عنها وفقا للتنظيمات واللوائح، وترجع أهمية هذا النوع من الإفصاح إلى إلزام الكيانات بالإفصاح عن المعلومات التي قد ترغب في إخفائها.

- **الإفصاح الاختياري**: ويتضمن المعلومات المالية وغير مالية التي يكون من المفيد على الكيانات الإفصاح عنها ولكنها تعتبر خارج نطاق متطلبات التنظيمات.

ومهما تعددت أنواع الإفصاح، فإنه لابد عند القيام بعرض القوائم المالية الابتعاد ما أمكن عن التحيز وعدم الوضوح، وأن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها المفصح عنها يتناسب مع أهمية القرارات المزمع اتخاذها على ضوء توفر تلك المعلومات، كما يجب أن لا يقتصر الإفصاح فقط في نهاية السنة المالية بل لابد أن يكون خلال السنة للإفصاح عما تتضمنه الدفاتر والسجلات المحاسبية من عمليات إثبات وتوجيه القيود وترحيلها لغاية إعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية.[1]

ثانيا: أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية ومساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة، ويمكن إيجاز أهم أهدافه في النقاط التالية كما يلي:[2]

- عرض القوائم المالية بصورة خالية من التضليل؛

- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها؛

[1] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2004، ص 204.

[2] زين عبد المالك، مرجع سبق ذكره، ص 15.

- توفير المعلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة؛

- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات؛

- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية والحالية؛

- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

تتمثل المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة فيما يلي:

أولا: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، وتحديد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية يعتبر ركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب فأهميته تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة، لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضا في تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة وذلك سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل أو صورة الغرض، ذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تملكه الجهة المستخدمة للبيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات ، مما يعني بأن الإيضاحات التي تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة، قد لا تكون ملائمة لاستخدامات فئة أخرى أو جهة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة الكافيتين لفهم تلك الإيضاحات، وبناءا على ذلك يجب إعداد القوائم المالية في ظل ظروف فرضية أساسية هو وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم.[1]

[1] خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 02، 2002، ص 155.

ثانيا: تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية

في هذه الحالة يجب ربط هذا العنصر بخاصيتين أساسيتين هما:

- **خاصية الملائمة**: ومعناه أن ترتبط المعلومات المحاسبية بالعمل أو الاستخدام الذي أنشئت من أجله أو ترتبط بالنتيجة المرغوب في تحقيقها، ويستلزم ذلك أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة التأثيرية على العمل المرغوب، ولضمان ذلك ينبغي أن تكون تلك المعلومات متاحة بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب وتساعد متخذي القرارات على التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل وتساعدهم على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة وتختلف درجة الملائمة من مستخدم لأخر.[1]

ويقصد أيضا بخاصية الملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية، والأغراض التي تعد من أجلها، وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت تساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قراراتها.[2]

- **خاصية الموثوقية**: تعني هذه خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها، ولتحقيق ذلك يجب توافر ثلاث خواص ثانوية والمتمثلة في:[3]

- صدق المعلومات في تمثيل الظاهرة موضع البحث أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها؛

- الموضوعية أو القابلية للتحقق من أي محاسب أخر، أو إعادة عملية القياس المحاسبي للتوصل إلى نفس النتائج؛

- الحياد أي تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على غيرها من الفئات.

[1] وصفى عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 31.

[2] عبد السميع الدسوقي، **أساسيات المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 24.

[3] حنان رضوان حلوة، أسامة الحارس، **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 31.

ثالثا:تحديد طبيعة ونو ع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية، و قائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعد جزءا من هذه القوائم، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية وضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهرها تلك القوائم.[1]

رابعا: تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

بما أن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المالية المحاسبية تترك أثار مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، وفي هذا الإطار من المهم جدا أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عر ض معلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه أو عدم قابليتها للقراءة والفهم من قبل المستخدمين، وعموما جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.[2]

خامسا: تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات

وهو أن يتم تحديد الفترات المناسبة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية حتى لا تفقد هذه المعلومات أهميتها وصلاحيتها، وهذه الفترات تكون أكثر تقارب فيما بينها مثل التقارير السداسية أو المعلومات الفصلية، ويعتبر عامل الدقة هو المحدد الأساسي للتقارب أو التباعد بين الفترات الزمنية.[3]

---

[1] حسين عبد الجليل أل غزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوي الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 52.

[2] معتز برهان جميل العكر، **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تدعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص21.

[3] صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 5-6 ماي، 2013، ص 5.

المبحث الثاني:قواعد الإفصاح المحاسبي و المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

هناك العديد من القواعد التي يجب أخدها بعين الاعتبار عند عملية الإفصاح المحاسبي، تتمثل أساسا في الأساليب المتبعة التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المالية وأثر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية، وكذلك الطرق المتبعة للإفصاح عن السياسات المحاسبية المتوافق عليها عموما، والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.

المطلب الأول: أساليب الإفصاح المحاسبي

حتى لا تكون عملية الإفصاح المحاسبي غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة

للإفصاح التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية، حيث تعتبر هده الأساليب مكملة لبعضها البعض، ويتوقف استخدام أي منها على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، وتتمثل فيما يلي:

أولا: الإفصاح في القوائم المالية

إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، لتسهيل عملية قراءتها وفهمها وا مكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.[1]

ثانيا: الإفصاح في الملاحظات الهامشية

وتهدف إلى نشر المعلومات التي تفيد في توضيح بعض الأمور المتعلقة بعناصر القوائم المالية ولكن لا يمكن إظهارها في صلب القوائم ذاتها حتى لا تنقص من درجة وضوحها، وعادة ما تستخدم هذه الملاحظات لذكر أية معلومات كمية أو وصفية تمثل بعض التفصيلات أو القيود على المعلومات الواردة في القوائم المالية، أو معلومات إضافية أقل أهمية، ويجب أن لا تستخدم الملاحظات الهامشية كبديل للتبويب الصحيح أو التقييم أو الوصف في القوائم المالية، كما لا يجب أن تتعارض أو تكرر معلومات القوائم المالية.

ويمكن أن تبوب أكثر أنواع الملاحظات الهامشية شيوعا على النحو التالي:

[1] محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 584.

- شرح الأساليب أو التغيرات في الطرق المحاسبية؛

- بيان حقوق الدائنين على أصول معينة أو أولية الحقوق؛

- الإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة؛

- الإفصاح عن القيود على سداد الالتزامات؛

- وصف العمليات التي تؤثر على رأسمال الأسهم والحقوق الأخرى.

وفي جميع الأحوال فإن استخدام الملاحظات الهامشية لا يجب أن يعتبر بديلا عن الاعتراف بالبنود التي يتعين ظهورها في صلب القوائم المالية.[1]

ثالثا: الإفصاح في القوائم الإضافية والكشوف الملحقة

يحتاج الأمر أحيانا إلى إعطاء تفصيلات عن بعض البنود التي ورد وصفها بإيجاز في القوائم المالية، وقد يمكن استخدام الملاحظات الهامشية لذلك إذا كان حجم تلك المعلومات الإضافية محدودا، ولكن قد يستلزم الأمر إعداد كشوف مفصلة يفصح عنها في القوائم المالية ومن أمثلتها كشوف تفصيلية ببنود الأصول الثابتة ومجمع استهلاكها.

أما القوائم الإضافية التي قد يفصح عنها في القوائم المالية فعادة ما تظهر معلومات إضافية أو معلومات مرتبة وفقا لأسس أخرى ومن أمثلتها القوائم الإضافية للإفصاح عن أثر تغيرات مستويات الأسعار أو التغيرات في الأساليب الخاصة على المركز المالي للمؤسسة.

رابعا: الإفصاح في تقرير المراجع

يعد تقرير المراجع من مصادر المعلومات الهامة الأخرى، والمراجع هو شخص مهني يقوم بإجراء فحص مستقل للبيانات المحاسبية التي تعرضها المؤسسة، فإذا توصل المراجع إلى أن القوائم المالية تمثل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمؤسسة بصورة عادلة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فإنه يبدي رأي غير متحفظ، والهدف من هذا التقرير هو تقديم معلومات تتعلق برأي المراجع بشأن اتفاق المعايير المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص493- 495.

ويؤدي تقرير المراجع دوره من خلال الإفصاح عن الأنواع التالية من المعلومات:

- الأثر المهم نسبيا نتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة عموما؛

- أثر تحول المؤسسة من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموما إلى طريقة أخرى غيرها؛

- اختلاف الرأي بين المراجع والعميل بالنسبة لقبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في التقارير.

خامسا: الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة

يعتبر التقرير المعد من قبل مجلس الإدارة مكملا للقوائم المالية، وبدونه يصعب تفسير العديد من معلومات القوائم المالية، حيث يجب على مجلس الإدارة أن يعد تقريرا سنويا للعرض على المساهمين يشمل بوجه خاص فضلا عما تستوجبه القوانين ما يلي:[1]

- نظرة شاملة عن أعمال المؤسسة و مركزها المالي؛

- النظرة المستقبلية حول نشاط المؤسسة في السنة المقبلة؛

- أنشطة ونتائج أعمال الشركات التابعة إن وجدت؛

- نبذة عن التغيرات في الهيكل الرئيسي لرأس المال بالمؤسسة.

المطلب الثاني: الإفصاح عن السياسات المحاسبية

تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من مؤسسة لأخرى فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وهذا ما يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية.[2]

جاء مفهوم السياسات المحاسبية في الفقرة 05 من المعيار المحاسبي رقم 08 بأنها:

[1] نفس المرجع السابق، ص 499.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

"السياسات المحاسبية هي المبادئ والأسس و الاتفاقات والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المؤسسة في إعداد وعرض القوائم المالية"

و لتقديم مفهوم كامل للسياسات المحاسبية يجب تحديد طبيعة المصطلحات الواردة فيه كالأتي:[1]

- **المبادئ**: يشير معنى مبادئ المحاسبة إلى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها إعداد وعرض البيانات المالية، كما هو موضح على سبيل المثال في الإطار ألمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.

- **الأسس**: تعني الأساس الرسمي لعرض المعلومات المالية الموجودة في القوائم المالية.

- **الاتفاقيات**: وتعني تفسيرات للمفاهيم أو توجيهات لتطبيق معين من المبادئ بالمسائل المحددة.

- **القواعد**: تعني المتطلبات التفصيلية المنبثقة عن المبادئ والاتفاقيات، بالصيغة التي تطبق في حالة الظروف أو مسائل خاصة بأصحاب المؤسسة.

- **الممارسات**: تنطبق على الإجراءات والمعالم التي يستخدمها الكيان المقدم في تقييم المعلومات الواردة في البيانات المالية، من حيث تطبيقها بصفة منتظمة المنصوص عليها، وتستخدم هذه الإجراءات في اختيار أسلوب لتحديد معالم الافتراضات والتقديرات المختارة خلال فترة التقرير.

ويجب مراعاة الاعتبارات الثلاثة التالية عند اختيار السياسات المحاسبية الأفضل وتطبيقها وتتمثل في:[2]

1- **التزام الحيطة والحذر**: ويعني هذا المبدأ أخذ كافة التكاليف و الأعباء والخسائر المتوقعة عند تحديد الربح وعدم أخذ الأرباح المتوقعة إلا إذا تحققت فعلا.
2- **الاهتمام بالجوهر قبل الشكل**: بمعنى أن يتم عرض المعاملات والأحداث المالية بالقوائم المالية على أساس جوهرها وما يترتب عليه من أثار مالية وليس على أساس شكلها القانوني.

[1] Jacques Teremblay, Document de recherche : changement de méthodes comptables en vertu des normes interternationales d'information financière (Normes IFRS), Institut canadien des actuaires, Le 25 Juin2009,P 22.

[2] محمود محمد عبد السلام البيومي، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، شركة الجلال للطباعة، الإسكندرية، 2003، ص ص 13-15.

3- مبدأ الأهمية النسبية: بمعنى أن يتم الإفصاح عن كافة البنود ذات الأهمية النسبية التي تؤثر على تقييم المراكز المالية وما يترتب عليها من قرارات، وفي الواقع تتوقف الأهمية النسبية على التقرير الشخصي للمحاسب بعد دراسة لكل حالة.

على أنه يجب إيضاح بعض الاعتبارات بخصوص إعداد القوائم المالية كالتالي:

- ✓ يجب أن تكون القوائم المالية واضحة دون لبس أو غموض، ونظرا لأن هذه القوائم تعتمد على سياسات محاسبية تختلف من مؤسسة إلى أخرى في الدولة الواحدة كما أنها تختلف من دولة إلى أخر ى، فإن الإفصاح عن أهم السياسات المحاسبية المتبعة يعتبر أمرا ضروريا حتى يتسنى فهم القوائم بصورة صحيحة؛
- ✓ إن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يعتبر متمما للقوائم المالية لأن الإفصاح المتكامل يساعد من يستخدمون هذه القوائم المالية على استيعابها؛
- ✓ يعتبر الإفصاح ضروريا في كافة الأحوال، إذا تمت معالجة بعض البنود بطريقة غير عادية سواء في الميزانية أو في قائمة الدخل أو في غيرها من القوائم تعين الإفصاح عن ذلك مع ملاحظة أن ذلك الإفصاح في حد ذاته لا يعتبر بمثابة تصحيح للمعالجة غير السليمة؛
- ✓ يجب أن تتضمن القوائم المالية أرقام للفترة السابقة.

المطلب الثالث: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

تشمل عموما المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى الملاحظات الأخرى الملحقة بالقوائم المالية والمكملة لها.

أولا: قواعد خاصة بالإفصاح العام

تتمثل في المعلومات الواجب الإفصاح عنها بشكل عام وتتمثل في:[1]

1- يجب الإفصاح عن كافة المعلومات المهمة التي تساعد على فهم البيانات المالية؛

[1] سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 513.

2- يجب الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالمؤسسة، موطن تأسيسها أو جنسيتها، الفترة التي تغطيها القوائم المالية وتاريخ الميزانية، كما يجب الإفصاح عن طبيعة نشاط المؤسسة، وشكلها القانوني، ونوع العملة التي أعدت على أساسها القوائم المالية؛

3- يجب إعطاء المعلومات الإضافية اللازمة عن تقييم وتصنيف العناصر المالية لتوضيح معناها، ويجب عدم دمج العناصر مع بعضها البعض أو إجراء مقاصة فيما بينها دون إعطاء المزيد من الشرح المفصل عنها؛

4- يجب أن تفصح القوائم المالية عن أرقام المقارنة للفترة المالية السابقة.

ثانيا: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة المركز المالي

تشمل المعلومات الواجب الإفصاح عنها ضمن قائمة المركز المالي (الميزانية) ما يلي:

1- الأصول:يجب الإفصاح عن ما يلي:

1-1- الأصول الثابتة(الأصول الطويلة الأجل): وتتمثل هذه الأصول في:

- الممتلكات والمنشآت والمعدات: الأراضي والمباني، المنشآت والمعدات، البنود الأخرى من الأصول و الإهتلاك المتراكم لها وطريقة الإهتلاك، عقود الإيجار الطويلة الأجل، والأصول التي تم شرائها بالتقسيط؛

- أصول أخرى طويلة الأجل: الاستثمارات الطويلة الأجل المصنفة إلى استثمارات في مؤسسات تابعة وفي مؤسسات زميلة، وفي استثمارات أخرى مع الإفصاح عن القيمة السوقية لتلك الاستثمارات إذا كانت تختلف عن القيمة المدرجة في البيانات المالية؛

- طريقة الإهتلاك المستخدمة، إجمالي مصروف الإهتلاك الخاصة بالفترة والقيمة الإجمالية للأصول المستهلكة ومجموع الإهتلاك المتراكم عنها؛

- الذمم المدينة الطويلة الأجل المصنفة حسب أنواعها؛

- الأصول غير ملموسة مفصلة حسب أنواعها.

1-2- الأصول المتداولة(الأصول قصيرة الأجل): يجب الإفصاح عن ما يلي:

- النقد المتداول في الصندوق والحسابات الأخرى في البنوك، كذلك النقد الذي لا يمكنالتصرف الفور ي به مثل الأرصدة المجمدة في البنوك الأجنبية؛

- الأوراق المالية القصيرة الأجل مع الإفصاح عن قيمتها السوقية إذا كانت تختلف عن قيمتها المدرجة في البيانات المالية؛

- الذمم المدينة المصنفة حسب أنواعها؛

- البضاعة مع ضرورة الإفصاح عن الطريقة المتبعة في تقييم المخزون.

2- الخصوم: تتمثل الخصوم في:[1]

2-1-الالتزامات: وتشمل:

✓ **الالتزامات الطويلة الأجل**: يتم الإفصاح عن البنود المبينة فيما يلي كل على حدى وذلك بعد استبعاد الأجزاء أو الأقساط التي تستحق السداد خلال سنة واحدة.

- القروض المضمونة وغير المضمونة؛

- القروض فيما بين الشركة الأم والشركات التابعة؛

- القروض المستحقة للمؤسسات الشقيقة.

كما يجب أن تتضمن أسعار الفائدة على هذهالقروض وشروط سداد كل منها وا ٍمكانية تحويل هذه القروض إلى مساهمات وقيمة علاوة أو خصم إصدار السندات.

✓ **الالتزامات القصيرة الأجل:** وتشمل ما يلي:

- القروض والتسهيلات المصرفية والسحب على المكشوف؛

- أقساط الالتزامات الطويلة الأجل التي تستحق السداد خلال سنة واحدة؛

- الدائنون وأوراق الدفع وتشمل:

  ✓ الموردون: وتشمل أوراق الدفع والديون المستحقة للموردين؛

  ✓ أعضاء مجلس الإدارة والمديرين؛

  ✓ أوراق الدفع والديون فيما بين المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة؛

  ✓ ضرائب الدخل وتوزيعات الأرباح المستحقة والمستحقات الأخرى للغير.

[1] محمود عبد السلام البيومي، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-71.

2-2- حقوق المساهمين: ويتم الإفصاح عن البنود التالية:

✓ **أسهم رأس المال:** ويتم الإفصاح عن المعلومات التالية:

- الجزء غير المدفوع من أسهم رأس المال؛
- القيمة الاسمية للسهم؛
- التغيرات التي طرأت على حسابات أسهم رأس المال خلال الفترة المالية؛
- الحقوق والامتيازات أو القيود المتعلقة بتوزيع الأرباح ورد رأس المال؛
- توزيعات الأرباح المتجمعة المستحقة لحملة الأسهم الممتازة؛
- الأسهم التي أعادت المؤسسة شرائها؛
- الأسهم المحجوزة للإصدار مستقبلا وفقا لما تقضي به عقود البيع، مع بيان شروط الإصدار وقيمة السهم.

✓ **حقوق الملكية الأخرى:** وتشمل:

- علاوة إصدار الأسهم المدفوعة؛
- الفائض الناتج من إعادة التقويم؛
- الاحتياطات؛
- الأرباح المحتجزة.

ثالثا: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج)

يجب الإفصاح في قائمة الدخل عن البنود المحاسبية التالية:[1]

1- المصروفات: وتشمل البنود التالية:

- مصروف الإهتلاك؛
- مصروف الفوائد؛
- مصروف ضريبة الدخل؛
- مصاريف البنود غير العادية؛

[1] سعود جايد العامري، مرجع سبق ذكره، ص 515.

- صافي الدخل.

2- الإيرادات: وتشمل البنود التالية:

- المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى؛

- إيرادات الفوائد؛

- إيرادات الاستثمار؛

- إيرادات البنود غير العادية؛

- عمليات مهمة مع مؤسسات داخلية.

و هناك معلومات أخرى يجب الإفصاح عنها في قائمة الدخل تتمثل فيما يلي:

- يجب الإفصاح عن الدخل الناتج عن العمليات العادية للمؤسسة بصورة منفصلة عن الدخل الناتج عن البنود غير العادية؛

- قيمة الأثر المتراكم للتغير في السياسات المحاسبية؛

- قيمة الوفر الضريبي الناتج عن خسارة تشغيلية وذلك في قائمة دخل الفترة التي نشأت فيها بما فيها الخسارة؛

- مصروف الإيجار الخاص بالأصول المستأجرة؛

- الخسائر أو المكاسب المحققة من بيع الاستثمارات الطويلة الأجل؛

-الإفصاح عن مكاسب أو خسائر القوة الشرائية للبنود النقدية وبصورة منفصلة عن كشف الدخل.

رابعا: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة التدفقات النقدية

يتطلب المعيار المحاسبي رقم (07) الإفصاح بوضوح عن التغيرات في كل من النقدية والنقد المعادل، ويقصد بالنقدية كل ما يشمل النقدية الجاهزة و الودائع تحت الطلب، أما النقدية المعادلة فتشمل الاستثمارات القصيرة الأجل العالية السيولة والتي تكون قابلة للتحويل إلى مبالغ معلومة من النقد.[1]

[1] وليد عبد القادر، حسام الدين خداش، **معايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013، ص 136.

وتتمثل المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة التدفقات النقدية في: [1]

- الإفصاح عن مكونات النقدية وما في حكمها؛

- الإفصاح عن أثر التغيير في السياسة المتبعة لتحديد مكونات النقدية وما في حكمها؛

- الإفصاح عن الأرصدة الهامة لمبلغ النقدية وما في حكمها؛

- الإفصاح عن السياسة التي تطبقها المؤسسة في تحديد مكونات النقدية وما في حكمها؛

- الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

خامسا: قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة تغيرات في حقوق الملكية

تتمثل المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة التغير في حقوق الملكية فيما يلي:[2]

- الربح أو الخسارة الصافية عن الفترة؛

- بنود الدخل والمصروفات التي يتم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية حسب ما نص عليه المعيار رقم واحد؛

- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية؛

- معاملات رأس المال والتوزيعات الرأسمالية مع ملاك المؤسسة؛

- رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في أول المدة وفي تاريخ الميزانية خلال الفترة؛

- التسوية أو المطابقة بين المبالغ المتغيرة لكل فئة من فئات رأس المال المملوك وعلاوة إصدار الأسهم وكل احتياطي في بداية ونهاية المدة مع الإفصاح عليها.

[1] أحمد نور، مرجع سبق ذكره، ص 790.
[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 169.

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي حسب معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي(SCF)

تعتبر معايير المحاسبة الدولية وسيلة لتجسيد مبدأ الإفصاح المحاسبي، حيث تضمنت مجموعة من النصوص التي تطرقت إلى مختلف الجوانب المتعلقة به، وفي هذا السياق نجد أن الجزائر تبنت نظام محاسبي مالي جديد ليتماشى وهذه المعايير ويعمل وفق متطلبات الإفصاح التي نصت عليها.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي حسب معايير المحاسبة الدولية

هناك العديد من المعايير المحاسبية الأخرى التي أوردت بعض التفاصيل المتعلقة بالإفصاح المحاسبي حول قضايا المحاسبية، تتمثل فيما يلي:[1]

المعيار رقم (02): المخزون

الإفصاح عن المبلغ المسجل للمخزون بالقيمة العادلةمطروحا منها التكاليف، و عن مبلغ أي انخفاض في قيمة المخزون، وعن السياسات المحاسبية المتبعة في قياسه، و القيمة المرحلة للمخزون التي تحمل قيمة عادلة اقل من تكلفة البيعو المبلغ المعكوس من أي تنزيلات سابقة والمعترف به كمصروف للفترة،و القيمة المرحلة للمخزون المرهون كضمان للالتزامات.

المعيار المحاسبي رقم (10): الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية

يجب على المؤسسة أن تفصح عن التاريخ الذي تم فيه إقرار البيانات المالية من أجل إصدارها و عند ورود معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية العمومية حول ظروف كانت قائمة بتاريخ هذه الميزانية، فإنه يجب على المؤسسة أن تقوم بتحديث الإفصاح في ضوء المعلومات الجديدة و إذا كانت الأحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية العمومية على درجة من الأهمية، بحيث أن عدم الإفصاح يؤثر على قرارات المستخدمين للبيانات المالية، فإنه يجب أن يتم الإفصاح عن طبيعة الحدث.

[1] محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 375-376.

المعيار المحاسبي رقم (11): عقود الإنشاء

يجب أن تفصح المؤسسة عن مبلغ إيراد العقد والطرق المستخدمة في تحديده، وكذلك في تحديد مرحلة إنجاز العقود تحت التنفيذ بتاريخ الميزانية العمومية، كما تفصح عن المبلغ الإجمالي المستحق من العملاء عن عمل العقد كأصل، والمبلغ الإجمالي المستحق للعملاء عن عمل العقد كالتزام.

المعيار المحاسبي رقم (12): ضرائب الدخل

يجب الإفصاح بشكل منفصل عن مكونات مصروف ودخل الضريبة و عن إجمالي الضريبة الجارية أو المؤجلة التي تعود لبنود حملت أو أضيفت لحساب حقوق المالكين و الإفصاح عن مصروف الضريبة الذي يعود إلى مكسب أو خسارة العمليات غير مستمرة.

المعيار المحاسبي رقم (14): تقديم التقارير حول القطاعات

يجب على المؤسسة الإفصاح عن إيراد كل قطاع تقدم عنه التقارير، بحيث يظهر في التقارير إيراد القطاع من المبيعات إلى العملاء الخارجيين ومن القطاعات الأخرى بشكل منفصل، وعرض النتيجة من العمليات المستمرة بشكل منفصل عن النتيجة من العمليات المتوقفة و الإفصاح عن موجودات كل قطاع تقدم عنه التقارير وا ٍجمالي المبلغ المرحل لهذه الموجودات و التغيير في السياسات المحاسبية المعتمدة لتقديم التقارير حول القطاعات التي لها تأثير مادي على المعلومات الخاصة بالقطاعات.[1]

المعيار المحاسبي رقم (16): الممتلكات والمصانع والمعدات

ويجب الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي المبلغ المرحل، وطرق الإهتلاك المستخدمة، والعمر الإنتاجي والمعدل المستخدم، و عن الإضافات والموجودات المصنفة ضمن ترتيب المجموعات المعدة للبيع والتملك، و مبلغ القيود على الملكية وكذلك الممتلكات والمصانع والمعدات المقدمة كضمان للالتزامات، ومبلغ التعهدات التعاقدية لامتلاك هذه الموجودات، وبيان الأساس المستخدم لإعادة التقييم.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 376-378.

المعيار المحاسبي رقم (18): الإيراد

الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيراد بما في ذلك الطرق المتبعة لتحديد مرحلة الإنجاز للعملية التي تتضمن تقديم الخدمات، ومبلغ كل صنف رئيسي من الإيراد المعترف به خلال الفترة بما في ذلك الإيراد الناتج عن بيع وتبادل البضائع وتقديم الخدمات والفائدة وأرباح الأسهم.[1]

المعيار المحاسبي رقم (19): منافع الموظفين

تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات التي تتيح لمستخدمي البيانات المالية تقييم طبيعة خطط منافع موظفي المؤسسة المحددة، والآثار المالية للتغيرات في هذه الخطط خلال الفترة، وكذلك الإفصاح حول منافع الموظفين الأخرى الطويلة الأجل والمتعلقة بكبار موظفي الإدارة.

المعيار المحاسبي رقم (20): محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

يتم الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة بخصوص المنح الحكومية وطرق عرضها في القوائم المالية، وطبيعة المنح الحكومية المعترف بها في القوائم المالية، والشروط غير المحققة وأية أمور طارئة متعلقة بالمساعدات الحكومية التي تم الاعتراف بها.

المعيار المحاسبي رقم (21): أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

الإفصاح عن مبلغ فروقات الصرف المعترف بها في الربح أو الخسارة، وصافي فروقات الصرف المصنفة ضمن حقوق الملكية كبند منفصل، كما يجب الإفصاح عن العملة المستخدمة، وفي حالة اختلاف عملة التقرير عن العملة المستخدمة، يجب أن يفصح عن هذه الحقيقة وسبب تغيير عملة التقرير.

المعيار المحاسبي رقم (24): الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة

الإفصاح عن العلاقة بين المؤسسة الأم والمؤسسات التابعة، وكذلك اسم المؤسسة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي، وفي حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة تفصح المؤسسة عن طبيعة العلاقة ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة المعلقة وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 379-380.

المعيار المحاسبي رقم (26): المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد

يجب أن يشتمل التقرير عن وصف برنامج منافع التقاعد سواء كان برنامج منفعة محددة أو برنامج مساهمة محددة ويتم الإفصاح عن التغيرات في صافي الموجودات المتوفرة للمنافع، وتلخيص للسياسات المحاسبية الهامة المتبعة.[1]

المعيار المحاسبي رقم (27): البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

يجب الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين المؤسسة الأم والمؤسسة التابعة التي لا تملك فيها المؤسسة الأم من خلال المؤسسات التابعة أكثر من نصف حقوق التصويتو أن تفصح البيانات المالية المنفصلة للمؤسسة الأم التي تختار عدم إعداد بيانات مالية موحدة، عن حقيقة أنها بيانات مالية منفصلة.

المعيار المحاسبي رقم (28): المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة

الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات في المؤسسات التابعة،و الحصة غير المعترف بها في خسائر هذه المؤسسات للفترة، وتصنيف الاستثمارات في المؤسسات التابعة التي تم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية على أنها موجودات غير متداولة ويجب الإفصاح عن حصة المستثمر في أرباح أو خسائر تلك المؤسسات والمبلغ المسجل لتلك الاستثمارات بشكل منفصل.

المعيار المحاسبي رقم (29): التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع

يجب الإفصاح عما إذا كانت البيانات المالية معدة على أساس التكلفة التاريخية أو أسلوب القيمة الجارية، ومستوى مؤشر الأسعار بتاريخ الميزانية العمومية والتحرك في هذا المؤشر خلال الفترة الجارية وفترة التقرير السابق.

المعيار المحاسبي رقم(31): الحصص في المشاريع المشتركة

يجب على المشارك الإفصاح عن المبلغ الإجمالي للالتزامات الطارئة التي تكبدها بخصوص حصته في المشاريع المشتركة، و عن المبلغ الإجمالي لأي ارتباطات رأسمالية بخصوص حصصه في المشاريع

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 381-384.

المشتركة، ونصيبه في الارتباطات المالية التي تكبدها بشكل مشاركين آخرين، وكذلك عن قائمة وأوصاف حصصه في المشاريع المشتركة الهامة، ونسبة الملكية في المؤسسات تحت السيطرة المشتركة.

المعيار المحاسبي رقم(33): حصة السهم من الأرباح

يجب على المؤسسة الإفصاح عن المبالغ المستخدمة في حساب الحصة الأساسية والمنخفضة من الأرباح لكل سهم، ومطابقتها مع الربح أو الخسارة المنسوبة إلى المؤسسة الأم للفترة؛وا إذا قامت المؤسسة بالإفصاح عن حصة السهم باستخدام أحد مكونات صافي الربح الظاهر في التقرير بالإضافة إلى حصته من الأرباح الأساسية والمخفضة، فإنه يتم بشكل متكافئ الإفصاح عن المبالغ الأساسية والمخفضة المتعلقة بهذا العنصر من الأرباح لكل سهم، ويتم عرضها في ملاحظات البيانات المالية.[1]

المعيار المحاسبي رقم (34): التقارير المالية المرحلية

الإفصاح عن حقيقة الامتثال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويجب أن لا يوصف تقرير مرحلي أنه ممتثل لمعايير المحاسبة الدولية، ما لم يكن ممتثلا لكافة متطلبات هذه المعايير، و أن تشتمل تقارير الفترات المرحلية التي تعرض التقارير المالية عنها، على البيانات المالية المرحلية التي تتعلق بالميزانية العمومية في نهاية الفترة المرحلية وبيانات الدخل للفترة المرحلية وتراكمها للسنة المالية، وكذلك بيان يظهر التغييرات في حقوق الملكية والتدفق النقدي تراكميا للسنة المالية الحالية حتى تاريخه.

المعيار المحاسبي رقم (36):انخفاض قيمة الموجودات

يجب أن تفصح البيانات المالية لكل فئة من الموجودات عن مبلغ خسائر الانخفاض المعترف بها في بيان الدخل خلال الفترة، وبنوده التي عكست بها خسائر الانخفاض، و على المؤسسة كذلك الإفصاح عن الأحداث والظروف التي أدت إلى الاعتراف بخسائر الانخفاض أو عكسها مبلغ خسارة الانخفاض المعترف به، و عن الفئات الرئيسية للأصول التي تأثرت بخسائر الانخفاض وعكس خسائر الانخفاض والأحداث الرئيسية التي أدت للاعتراف بهاو المعلومات المتعلقة بالتقديرات المستخدمة لقياس المبالغ القابلة للاسترداد.

[1] نفس المرجع السابق، ص ص 385-392.

المعيار المحاسبي رقم (37): المخصصات، الالتزامات والأصول المحتملة

يجب على المؤسسة أن تفصح عن المبلغ المرحل في بداية ونهاية الفترة بالنسبة لكل فئة من المخصصات وكذلك المخصصات الإضافية خلال الفترة، وأي زيادات في قيمة المخصصات الحالية؛ وتقديم وصف موجز لطبيعة الالتزام والتوقيت المتوقع لأية تدفقات خارجة، والإشارة إلى أي شكوك حول مبلغ أو توقيت هذه التدفقات والإفصاح عن الافتراضات الرئيسية التي وضعت فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية وتقديم معلومات مناسبة عن مبلغ أي تعويض متوقع وبيان مبلغ أصل الاعتراف به لذلك التعويض.

المعيار المحاسبي رقم (38): الأصول غير الملموسة

حسب هذا المعيار يجب على المؤسسة إذا كان العمر النافع للأصول غير الملموسة محددا أن تفصح عن الأعمار النافعة و المعدلات، أما إذا كان غير محدد فإنه يجب الإفصاح عن المبلغ المسجل لذلك الأصل والأسباب التي تدعم تقييم العمر الإنتاجي غير المحدد، وبالنسبة للأصول غير الملموسة التي تم امتلاكها عن طريق منحة حكومية، يتم الإفصاح عن القيمة العادلة المعترف بها مبدئيا لهذه الأصول ومبلغها المرحل، وكذلك الإفصاح عن فئة الأصول غير الملموسة المقاسة بعد الاعتراف لاستخدامها في نموذج إعادة التقييم، كما يجب أن تفصح عن إجمالي مبلغ الإنفاق على البحث والتطوير المعترف به كمصروف خلال الفترة.

المعيار المحاسبي رقم (40): الاستثمارات العقارية

يجب على المؤسسة الإفصاح عن ما إذا طبقت نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة أو كليهما، وعن الدخل الإيجاري من الاستثمارات العقارية ومصاريف التشغيل المباشرة التي ولدت الدخل الإيجاري خلال الفترة والتي لم تولد دخل إيجاري خلال الفترة والتغير التراكمي في القيمة العادلة المعترف به في حساب الربح أو الخسارة عند بيع الاستثمارات العقارية.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

يعتبر تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي بمثابة خطوة هامة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية عامة، والمعايير المتعلقة بالإفصاح خاصة، حيث تضمن هذا النظام العديد من القوانين واللوائح التي يجب أخذها

بعين الاعتبار عند مسك المحاسبة، وهذا ما تطلب القيام بمجموعة من الإجراءات لتسهيل ذلك وتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي كما يجب.

أولا: أبعاد الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية

تمثل عملية الإفصاح المحاسبي وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي خطوة نوعية في مجال إعداد القوائم المالية من جهة وتطوير الفكر المحاسبي في الجزائر من جهة ثانية، وبالمقابل يضع المؤسسات الوطنية أمام وضعية محاسبية مغايرة لما اعتادت عليه وواقعا جديد عليها التكيف معه.[1]

ويتطلب الإفصاح عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق ترتب وتنظم المعلومات بصورة منطقية مركزة على الأمور الجوهرية، بحيث يمكن للمستخدم لها تحليلها وفهمها بسهولة، حيث يركز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة والقاعدة العامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة لعملية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، ومطلب الإفصاح المحاسبي في النظام المحاسبي المالي له عدة مظاهر تدل على إلزامية العمل به لتحقيق مصداقية القوائم المالية، وقد أورد النظام المحاسبي المالي نفس متطلبات وأسلوب الإفصاح التي وردت في المعايير المحاسبية ولكن دون التوسع في التفاصيل.

ثانيا: متطلبات الانتقال إلى الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

في إطار انتقال الجزائر إلى النظام المحاسبي المالي والإفصاح وفق ما تقتضيه معايير المحاسبة الدولية، هناك مجموعة من المتطلبات يجب أخذها بعين الاعتبار تتمثل فيما يلي:[2]

1- تحضير المؤسسات الجزائرية: إن تحضير المؤسسات لتطبيق معايير المحاسبة الدولية يخضع إلى تصنيف هذه المؤسسات إلى مجموعات حسب رأس المال والعمال، وهذا لمراعاة قدرة وخصائص كل مؤسسة على الوفاء بمتطلبات هذا الأخير، وفي هذا المجال جاءت خطوة وزارة المالية في التمييز بين المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي وفق ما جاء في محتوى القانون 11-07 أنه على كل وحدة اقتصادية

[1] صافو فتيحة، **أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016، ص ص 164-165.

[2] خليل عبد الرزاق، عبدي نعيمة، **الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية**، ملتقى دولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، الجزائر، يومي 13_14 ديسمبر، 2011، ص ص 7-9.

تدخل في مجال تطبيق هذا القانون ملتزمة بإعداد قوائم مالية سنويا، وملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويقدم معلومات مكملة للميزانية وحساب النتيجة، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فهي ملزمة فقط بمسك نظام محاسبي مبسط، حيث القرار رقم 90-19 المؤسسات الخاضعة لهذا النظام وهذا وفق محددات مختلفة تتمثل في النشاط الممارس ورقم الأعمال وعدد العمال.

2- تحديد الأطر التشريعية والجبائية

إن العمل على تطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي يستوجب على المؤسسات أن تقدم في الملحق معلومات متعلقة بالتقارب بين النتيجة المحاسبية والأعباء الجبائية الواردة في جدول حساب النتيجة، وهذا يتطلب تحديد المعالجات اللازمة عند المرور من النتيجة المحاسبية إلى النتيجة الجبائية، ولهذا يجب دراسة تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على فروع القانون الجزائري (القانون التجاري، القانون العام للضرائب والرسوم المماثلة، قوانين المالية والقوانين التنظيمية) ومحاولة تحديثه وتكييفه.

3- تحديد المحترفين والممارسين للمهنة

يجب على المهنيين السعي للمعرفة الجيدة لهذا النظام والإتقان العملي في مجال الممارسات المحاسبية له، وبهدف التكيف مع التغيرات الوطنية والدولية يجب العمل وفق الإجراءات الآتية:

- فتح المجال أمام مهنة المحاسبة لمناقشة المهنيين الأجانب لاسيما أمام مكاتب المراجعة والاستشارات الكبرى؛
- العمل على تحقيق الأهداف المنتظرة من خلال دعم مقدرة المهنيين الجزائريين على تعظيم قدرة تنافسية مؤسساتهم على مستوى الأسواق الدولية؛
- الانضمام إلى برنامج التدريب في الإتحاد الدولي للمحاسبين بهدف تكوين خبراء محاسبيين على المستوى الدولي؛
- تشجيع التعاون بين المهنيين الجزائريين والمحترفين الأجانب؛

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

هناك اتفاق عام بين رواد الفكر المحاسبي على أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية عملية منظمة تحكمها عدة محددات رئيسية تؤثر عليها، وتبرز هذه المحددات من خلال عوامل البيئة السائدة في

كل دولة من عوامل اقتصادية، سياسية، مالية، ودرجة مستوى التعليم بهذه الدولة، إضافة إلى اختلاف المؤسسات فيما بينها من حيث النشاط والحجم ومصادر التمويل، حيث تتمثل هذه العوامل في ما يلي:

أولا: عوامل تتعلق بطبيعة واحتياجات المستخدمين من المعلومات

في كل دولة لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين الذين لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة في تلك المؤسسات، حيث أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة، وعليه من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين، فمجال الإفصاح بالقوائم المالية وسع في الآونة الأخيرة نتيجة التحول السريع نحو العولمة في الأنشطة التجارية والاستثمارية، وكذلك نتيجة لزيادة الوعي والاهتمام بالآثار السلبية للمؤسسات على البيئة المحيطة بها، وكل هذا ألزم المؤسسات بزيادة الإفصاح المحاسبي ونوعيته، و أصبحت هذه المؤسسات محاسبة ليس فقط أمام المستثمرين والمقرضين بل امتد هذا ليشمل المستهلكين والممولين والعمال واتحادات العمال وأعضاء المجتمع المحيط بها بشكل عام، وهذا ما أدى إلى ضغوط جديدة عليها لتقديم معلومات أكثر لخدمة أغراض كل تلك الفئات.

وعليه فعملية الإفصاح بالقوائم المالية تظل قيد التطور حيث توجد العديد من المشاكل التي تواجهها نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين للقوائم المالية وتزايد مطالبهم وصعوبة تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح ومجاله بالقوائم المالية.[1]

ثانيا: عوامل بيئية

تختلف القوائم المالية من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة من حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على المشروع، بغرض المقارنة بين الوحدات الاقتصادية مع بعضها البعض وتحديد المسؤولية الاجتماعية لكل منها، ولذلك نجد أن معايير الإفصاح تختلف حسب مداخل التنظيم المتبنى من طرف كل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي نجد فيها أن خطة المحاسبة الوطنية هي المصدر المهم للوائح المحاسبية وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، بينما الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات

[1] محمد مبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص ص586- 588.

المهنية هي التي تتولى تحديد درجة الإفصاح ومعايير الإفصاح، أما الدول الأخرى وخاصة النامية منها فإن الأطراف المؤثرة على الإفصاح غالبا ما تكون مزيجا بين المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

ثالثا: عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية

هناك مجموعة من العوامل التي ترتبط بالوحدة الاقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- **حجم المؤسسة:** يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، كما تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قرنت بالمشروعات الصغيرة الحجم.

- **عدد المساهمين:** هناك علاقة بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح، حيث يؤدي زيادة عدد المساهمين إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها من قبل المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين الماليين.

- **تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية**: هذا العامل له أثر مباشر على زيادة درجة الإفصاح، حيث تقوم المؤسسات المسجلة بسوق الأوراق المالية إلى تقديم إيضاحات عن أهداف المؤسسة ونشاطها ونتائج أعمالها وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة وتحسين درجة الإفصاح في قوائمها المالية.

- **المراجع الخارجي:** يؤثر المراجع الخارجي الذي يفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد دولية يرفضها دستور المهنة التي ينتمي إليها.

[1] سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص 186-188.

خلاصة الفصل الثاني:

بناءا على ما تطرقنا إليه في هذا الفصل، تبين لنا أن الإفصاح المحاسبي عبارة عن عملية إظهار معلومات مالية تتصف بالدقة والموضوعية والملائمة والوضوح بعيدا عن التضليل لكافة المستخدمين، تطور بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، إذ لم تعد المحاسبة فن تسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية بل أصبحت تلعب دورها كنظام للمعلومات المحاسبي، وهذا ما استوجب وضع تشريعات قانونية متفق عليها تخص عملية الإفصاح في القوائم المالية، وذلك لتسهيل تجسيد هذا المبدأ في الواقع بكل شفافية.

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي
في القوائم المالية دراسة حالة مؤسسة جيجل
-الكاتمية للفلين- J.L.E

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الجانب النظري إلى كل من النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية والقوائم المالية في الفصل الأول منه، وكذلك مختلف الجوانب المتعلقة بالإفصاح المحاسبي من تطور وتعريف وأهمية وأساليب والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في الفصل الثاني، ولإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي قمنا بإجراء تربص في مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– وذلك من أجل معرفة مدى تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي في هذه المؤسسة.

وسوف نتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتضمن تقديم المؤسسة مكان التربص أما في المبحث الثاني فتم فيه عرض القوائم المالية المعدة من قبل مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين–، بينما المبحث الثالث فتضمن مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات في القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة جيجل-الكاتمية للفلين -(J.L.E)

تعد مؤسسة جيجل-الكاتمية للفلين- من بين أهم المؤسسات الاقتصادية في ولاية جيجل، حيث مرت بمراحل مختلفة تبين الجانب التأسيسي لها، كما أنها تحتل موقعا جغرافيا مميزا يساعدها كثيرا على ممارسة نشاطها في أحسن الظروف.

المطلب الأول: نشأة مؤسسة جيجل-الكاتمية للفلين- وموقعها.

أولا: نشأة المؤسسة

قبل التطرق لنشأة مؤسسة الكاتمية للفلين وحدة جيجل سيتم التطرق لنشأة المؤسسة الوطنية الأم، حيث أنشأت بمقتضى الأمر رقم 67 بتاريخ 09 سبتمبر1967م مقرها الجزائر العاصمة، وطبقا للإصلاحات المتعلقة بإعادة الهيكلة الاقتصادية للمؤسسة وبموجب الأمر رقم 43/72 المؤرخ في 03 أكتوبر1972م تم تحويل هذه الأخيرة إلى الشركة الوطنية للفلين والخشب، والشكل التالي يمثل الهيكل العام لها:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للشركة الوطنية للفلين

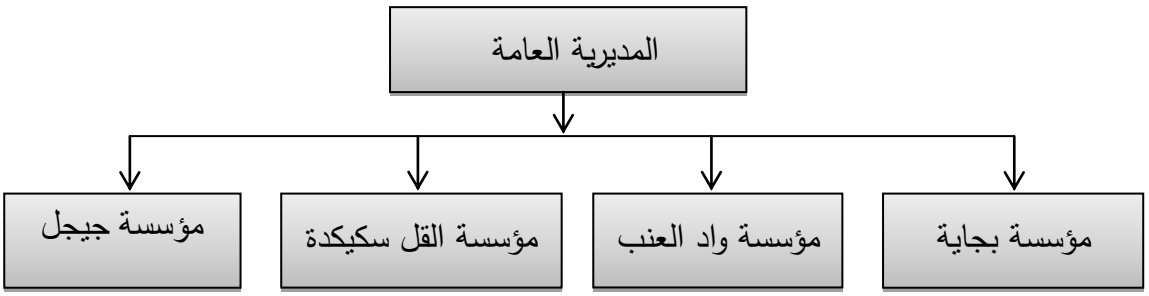

المصدر: الإدارة العامة لمؤسسة جيجل-الكاتمية للفلين-، 2017/4/12، الساعة 13:30.

بموجب الأمر 105/83 المؤرخ في 29 جانفي 1983م تم إنشاء المؤسسة تحت إسم المؤسسة الوطنية للفلين والمواد العازلة المشتقة منه، حيث تم نقل مقرها من الجزائر العاصمة إلى جيجل.

وبعد صدور القوانين 88- 1، 88-3، 88- 4 المؤرخة في 12 أكتوبر1988م والتي تضمنت استقلالية المؤسسة العمومية، حولت المؤسسة الوطنية للفلين والموارد العازلة إلى مؤسسة اقتصادية عمومية مستقلة، ثم حولت إلى مؤسسة عمومية في شكل شركة ذات أسهم بعقد موثق مؤرخ في 16 مارس1991م حيث قدر رأس مالها بـ: 20000000 دج مقسم إلى 800 سهم، وفي عام 1992م تم رفع رأس مالها إلى

50000000 دج وفي عام 1994م تم نقل المقر إلى ولاية عنابة نتيجة لسوء الأوضاع الأمنية، وفي تاريخ 5 جوان 2000 م تمت مطابقة القانون الأساسي للمؤسسة وانشأ مجمع صناعة الفلين والفروع المنبثة عنه.

في 1جويلية 2000م وبعقد موثق تم إنشاء فرع جيجل الكاتمية للفلين المؤسسة العمومية الاقتصادية في الشكل القانوني لشركة ذات أسهم برأس مال قدره 1000000,00 دج والذي تم رفعة إلى 157350000,00 دج في 31جانفي2001 م وإلى 351175000,00 دج في 30ديسمبر 2007م.

وفي 08مارس2006م وبموجب تعديل القانون الأساسي للمؤسسة أصبحت تابعة إلى مجمع (SODIAF).

ثانيا: موقع المؤسسة

وتعتبر مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين حاليا إحدى الوحدات التابعة للمؤسسة الوطنية للفلين سابقا، حيث يوجد مقر المؤسسة بطريق بجاية– جيجل، وتتربع على مساحة تقدر بـ: 4,60 هكتار، وتتكون من ورشتين، الأولى لإنتاج الفلين والثانية لإنتاج المواد العازلة.

كما تقدر المساحة المغطاة للمصنع كليا بـــ: 10,642 م^2 تتوزع كما يلي:

- ورشة لإنتاج الفلين الممدد مساحتها تقدر بـ: 5,374 م^2؛
- ورشة المنتجات العازلة مساحتها تقدر بـ: 1,800 م^2؛
- ورشة الصيانة مساحتها تقدر بـ: 750 م^2؛
- المخزن مساحته تقدر بـ: 1,130 م^2 ؛
- الإدارة وملحقاتها مساحتها تقدر بـ: 786 م^2؛
- مرافق أخرى تقدر مساحتهابـ: 802 م^2.

من جهة أخرى يضم المصنع مساحة مهيأة وغير مغطاة تقدر بـ 8,350م^2 تستعمل لتخزين المادة الأولية المتمثلة في الفلين، قدرة استيعابها تصل إلى 27.000 قنطار.

وفيما يخص عدد العمال بالمؤسسة فإنه يتناقص سنة بعد أخرى حيث بلغ عددهم سنة 1944 م حوالى 178عامل، وأصبح سنة 1997م حوالي 151 عامل، وسنة 2001م ما يقارب 148 عامل ليصل سنة 2002م إلى 136 عامل، ويرجع هذا التناقص إلى طموح المؤسسة في تخفيض عدد العمال إلى 120

عامل في ظل الاتفاقية العامة للمؤسسة وإلى التطويرات الاقتصادية في جو المنافسة وذلك بالإحالة على التقاعد وإدخال عمال مؤقتين جدد وتوفير تسهيلات للعمال الراغبين في التقاعد قبل السن القانوني للتقاعد وتقديم مكافأة لهم، ليبلغ عددهم سنة 2016م ما يعادل 86 عامل موزعين على مختلف المصالح، مع العلم أن عدد العمال الدائمين هو 13 عامل والباقي عبارة عن عمال مؤقتين أي 37 عامل، ويداوم العمال بنظام عادي أي 8 ساعات يوميا من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف النهار ومن الواحدة زوالا إلى الرابعة مساءا، وفيما يلي جدول يبين توزيع العمال على مختلف المصالح بالمؤسسة:

جدول رقم (01): توزيع عمال مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– على المصالح سنة 2015

المصالح	عدد العمال	النسبة المئوية
الإدارة	05	%06
مديرية التموين	06	%07
مديرية الإدارة العامة	04	%05
مديرية التجارة	06	%07
مديرية المحاسبة والمالية	05	%06
مصلحة الأمن والنظافة	14	%16,28
مصلحة الصيانة	07	%08,15
مصلحة إنتاج الفلين	18	%21
مصلحة إنتاج المواد العازلة	15	%17,44
فرع واد العنب	05	%06
المجموع	**86**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف مديرية المالية والمحاسبة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف مؤسسة جيجل-الكاتمية للفلين-

أولا: أهمية المؤسسة

ويمكن حصر أهمية المؤسسة في النقاط التالية:

- ✓ تعتبر واحدة من المؤسسات العمومية التي حافظت على نشاطها وبقيت مستمرة في الإنتاج والحفاظ على مناصب الشغل، فهي تشكل دعما للقطاع العمومي؛
- ✓ المساهمة في تغطية احتياجات السوق الوطنية من مادة الفلين والسعي لتصدير أكبر كمية ممكنة من الإنتاج، مما يعني المساهمة في زيادة الصادرات على مستوى الاقتصاد الوطني، وجلب العملة الصعبة وتنشيط حركة التعاملات مع الخارج؛
- ✓ دعم القطاع الصناعي على المستوى المحلي والقومي، واستغلال طاقات محلية خاصة من مادة الفلين التي تغطي مساحات واسعة من تراب الولاية والولايات المجاورة.

ثانيا: أهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة من خلال عملها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها:

- ✓ تهدف الشركة إلى تحقيق أكبر ربح ممكن؛
- ✓ توسيع مجال نشاطها وذلك بفتح نقاط جديدة لإنتاج وتسويق المنتجات؛
- ✓ إتباع الطرق المتطورة في الإشهار لتسويق منتجاتها؛
- ✓ السعي إلى تطوير العلاقات مع الدول الأجنبية من أجل تسويق منتجاتها إليها؛
- ✓ تغطية السوق الوطنية من منتجات الفلين والتي هي في حاجة دائمة إليها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للفلين

يعكس الهيكل التنظيمي لهذه الوحدة طبيعة نشاطها الإنتاجي والتجاري إذ يحتوي على مديرية عامة للمؤسسة، أمانة عامة، وأربع مديريات تابعة لهما، وكل مديرية تنقسم إلى أقسام فرعية تسهل عملية التسيير والتنظيم والإنتاجية، ويتم توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين–

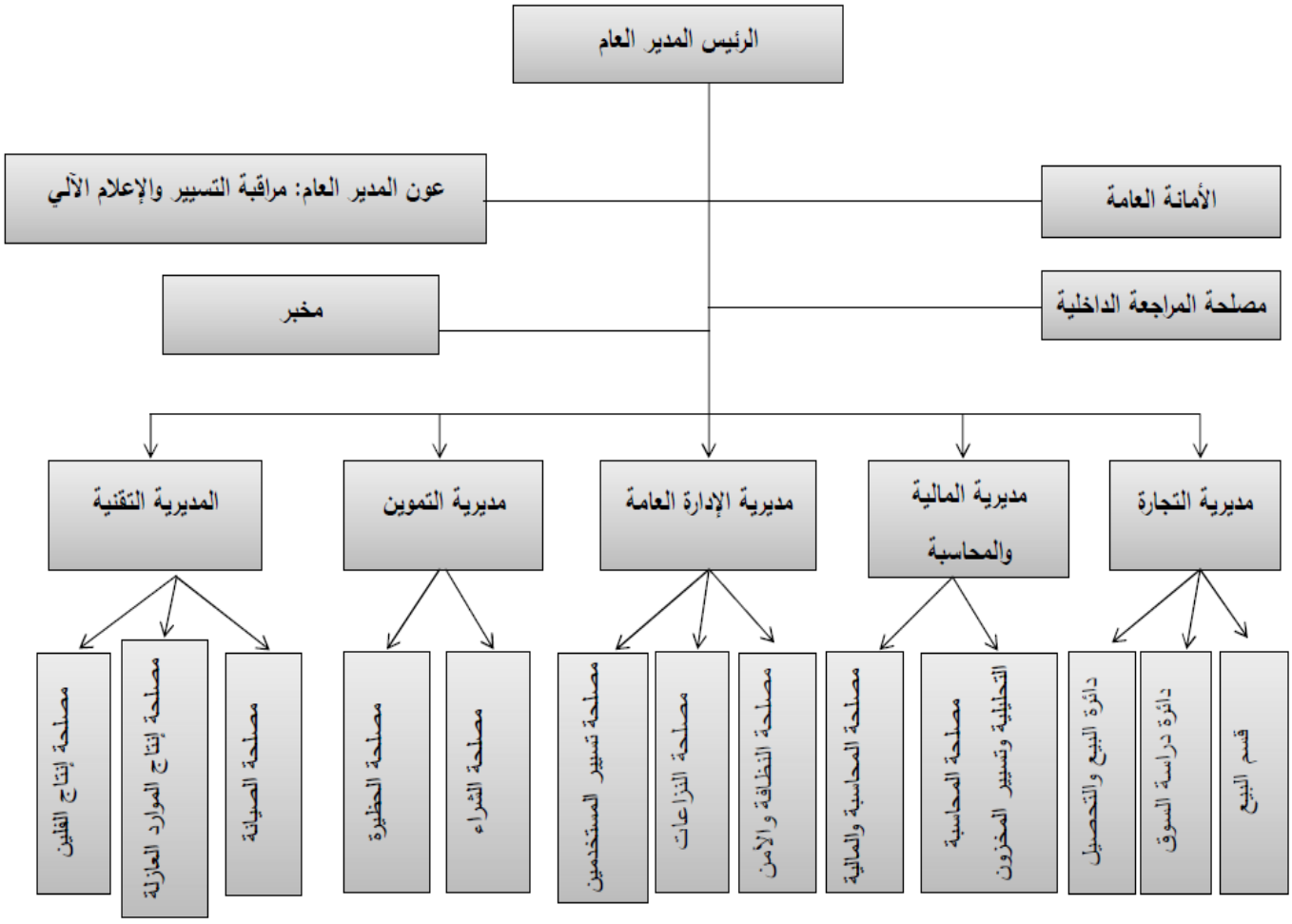

المصدر: مديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين–

وفيما يلي عرض لهذه المصالح:

1- **الرئيس المدير العام:** يعتبر الرئيس المدير العام المسؤول الأول عن نشاط المؤسسة وله الحق في تنظيم العلاقات العامة مع المتعاملين من أجل التوجيهات واتخاذ القرارات، كما يعمل على تنسيق الجهود وتوجيهها لتحقيق حاجيات السوق الوطنية والأجنبية في إطار عملية الإستراد والتصدير.

2- **الأمانة العامة:** هي الوسيط بين المدير العام والعمال، وهي نقطة عبور المعلومات بين المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، ومن مهامها الأساسية تمديد أوقات استقبال المدير العام للعمال والمتعاملين الاقتصادية المحليين والأجانب.

3- **عون مدير العام، مراقبة التسيير والإعلام الآلي:** حديثة النشأة تحتوي على رئيس المصلحة وهو المشرف الوحيد على جميع أجهزة الإعلام الآلي الموجودة في مختلف المصالح، من بين مهامها صيانة الأجهزة والبرامج، معالجة الميزانية وكذلك معالجة التقارير الشهرية للنشاط.

4- **مصلحة المراجعة الداخلية:** هي مصلحة حديثة النشأة، وهيئة مستقلة داخل تنظيم المؤسسة، مسؤول عنها رئيس المصلحة الممثل في المراجع الداخلية للمؤسسة، وظيفتها التدقيق في وظائف المؤسسة وأنشطتها والسهر على حسن التسيير والتطبيق للسياسات والإجراءات وصحة التسجيل المحاسبي.

5- **المخبر:** يعتبر من بين المصالح الهامة في المؤسسة، وهو يعمل بالتنسيق مع مصلحة الإنتاج، ويعمل على إقامة التجارب والتحاليل، ومراقبة المادة الأولية، إضافة إلى جودة المنتج النهائي ومطابقته للشروط والمعايير المعمول بها دوليا.

6- **مديرية المالية والمحاسبة:** ومن بين مهام هذه المديرية أنها تعمل على تسجيل مختلف العمليات الصادرة يوميا إضافة إلى تحضير الميزانية الافتتاحية والختامية للمؤسسة، وتتكون هذه المديرية من:

- ✓ رئيس مصلحة المالية والمحاسبة.
- ✓ أمين الخزينة.
- ✓ رئيس مصلحة تسيير المخزون.

7- **مديرية الإدارة العامة:**وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- **مصلحة تسيير المستخدمين:** تعمل هذه المصلحة على تنفيذ القرارات الخاصة بالعمل وكذا الإشراف على الحضور والغياب، والعمليات الخاصة، وإعداد قائمة الأجور، وتسهيل عملية اتصال العمال بمصالح الضمان الاجتماعي مع منح تحفيزات للعمال.

- **مصلحة النزاعات:** تهتم بكل القضايا الخاصة بالمؤسسة مثلا في حالة وجود نزاع مع زبون معين يتم مقاضاته في المحكمة عن طريق محامي الشركة ومدير الإدارة.

- **مصلحة الأمن والنظافة:** إن هذه المصلحة تقوم بمساعدة العمال على تأدية مهامهم بصورة سليمة، مما يساعد في تنمية وتحسين الإنتاج، كما تعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتأدية العمل بصورة طبيعية، ومن مهامها حماية وحراسة الأموال ليلا ونهارا، والسهر على نظافة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة.

8- مديرية التجارة: وتتضمن ما يلي:

- **دائرة البيع والتحصيل:** تعتبر هذه الدائرة من الدوائر الرئيسية في المؤسسة حيث تلعب دورا هاما في السير الحسن لنشاطها وتقوم بما يلي:

- ✓ تحديد العلاقات الخارجية للمؤسسة مع الموردين والزبائن؛
- ✓ الإشراف على تنظيم ومراقبة مدخلات ومخرجات المؤسسة من السلع والبضائع؛
- ✓ التكفل بمراحل تنفيذ النشاطات التجارية بالمؤسسة؛
- ✓ الربط والتنسيق بين جميع أقسام المؤسسة من خلال الوثائق؛
- ✓ تحديد أسعار البيع وكذا تسويق المنتجات النهائية؛
- ✓ الحصول على المعلومات الخاصة بالبيع والشراء.

- **دائرة دراسة السوق:** يتم دراسة السوق عن طريق أشخاص لهم الخبرة في هذا المجال، حيث يعملون على تفضيل الدراسة المجملة التي تكون في السوق، وتستغرق هذه الدراسة حوالي عام تقريبا، وتكون من حيث السعر والمكان وغير ذلك، بهدف معرفة طلبات المستهلكين ودراسة الوضع التنافسي للمؤسسة، وهل سيحقق هذا المنتج ربحا أم لا.

- **قسم البيع:** وهو القسم الذي يتولى تصريف وتسويق الإنتاج للزبائن.

9- مديرية التموين: تلعب المديرية دورا كبيرا إذ تعمل على إيصال المواد الأولية للمؤسسة ويقوم رئيس المديرية بإعداد قائمة المشتريات للمواد الأولية والتجهيزات وإرسالها إلى مدير يوافق عليها مع مراعاة القرارات المالية، وتضم هذه المديرية مصلحة الشراء وحظيرة السيارات وتتضمن قسم الشراء، قسم التخزين، وقسم متعلق بحظيرة السيارات، وتتمثل مهامها في تزويد المؤسسة بمختلف المواد الأولية وإيصالها إلى قسم

الإنتاج، يقوم رئيس المصلحة بإعداد قائمة المشتريات من المواد الأولية والتجهيزات وإرسالها إلى المدير العام للموافقة عليها وذلك مع مراعاة السعر والوقت.

10- المديرية التقنية: تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- **مصلحة إنتاج الفلين:** يرأسها رئيس مصلحة الإنتاج إذ يعمل على مراقبة عملية الإنتاج وإعطاء الأوامر للعمال بالانضباط والدقة والإتقان في العمل لتسليم المنتج في وقته المحدد وبالنوعية والجودة المناسبة كما يعمل إلى جانب رئيس المصلحة مساعد له، وهذه المصلحة تنتج صفائح الفلين.

- **مصلحة إنتاج المواد العازلة:** تنتج نوعين من المواد العازلة.

- **مصلحة الصيانة:** تهتم هذه المصلحة بإصلاح الآلات ومتابعة التجهيزات وصيانتها واستمرارية عملية الإنتاج والحفاظ عليها في أحسن حال من أجل الدقة في العمل والحصول على النوعية الجيدة.

المبحث الثاني: الإفصاح في القوائم المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين –

على غرار باقي المؤسسات الوطنية فإن مؤسسة جيجل–الكاتمية للفلين– ملزمة بإعداد القوائم المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي (SCF) والتي تتمثل في كل من قائمة المركز المالي (الميزانية العامة) وقائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) وقائمة تغير حقوق الملكية (تغير الأموال الخاصة)، بالإضافة إلى ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية.

المطلب الأول: عرض قائمة الميزانية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين–

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية، نظرا لأهمية البيانات المالية التي تقدمها سواء للمستخدمين من داخل المؤسسة أو من خارجها لهذا يجب أن تكون معدة وفق ما جاء في النظام المحاسبي المالي (SCF)، حيث يلزم على كل مؤسسة تدخل في مجال تطبيق هذا النظام أن تتولى إعداد هذه الميزانية سنويا، ومن خلال قائمة الميزانية الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين نلاحظ أن الهيكل العام لها قد عرض وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي، حيث تضمنت بصفة منفصلة كل من عناصر الأصول **(ملحق رقم01)** وعناصر الخصوم **(ملحق رقم02)** للسنة الحالية والسنة السابقة وكذلك عمودا خاصا بالإهتلاكات والمؤونات، وفيما يلي عرض لأصول وخصوم مؤسسة الكاتمية للفلين لدورتي 2014م و 2015م:

الجدول رقم (02): قائمة الميزانية العمومية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– أصول سنتي 2015/2014

الوحدة: دج

الأصول	ملاحظة	إجمالي 2015	اهتلاك رصيد 2015	صافي 2015	صافي 2014
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء	–	–	–	–	–
تثبيتات معنوية		191000.00	35000.00	156000.00	138000.00
تثبيتات مادية					
أراضي		224647813.00	–	224647813.00	224647813.00
مباني		173513358.41	141822779.12	31690579.29	29998319.40
تثبيتات مادية أخرى		192498075.97	157258481.96	35239594.01	39740338.48

تثبيتات ممنوح امتيازها		–	–	–	–
تثبيتات يجري إنجازها		–	–	–	–
تثبيتات مالية		–	–	–	–
سندات موضوعة موضع المعادلة		–	–	–	–
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها		–	–	–	–
سندات أخرى مثبتة		100000.00		100000.00	100000.00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية		1401276.60		140276.60	6000.00
ضرائب مؤجلة على الأصل		2575715.71		257515.71	3115084.47
مجموع الأصول غير الجارية		594927239.69	299116261.08	295810978.61	27745555.35
الأصول الجارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		42116618.62	4409345.05	37707273.57	69111827.19
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة		–	–	–	–
الزبائن		112695267.29	26679670.11	86015597.18	68992957.96
المدينون الآخرون		1555144.31	71661.00	1483483.31	2496225.32
الضرائب وما شابهها		216373.10	–	216373.10	151236.29
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة				–	–
الموجودات وما شابهها			–	–	–
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية			–	–	–
الخزينة		63449550.46	–	63449550.46	34858483.96
مجموع الأصول الجارية		220032953.78	31160676.16	188872277.62	17561073.72
المجموع العام للأصول		814960193.47	330276937.24	484683256.23	473356286.07

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (01)

الجدول رقم (03): قائمة الميزانية العمومية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– خصوم 2015/2014

الوحدة: دج

الخصوم	2015	2014
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	351175000.00	351175000.00

رأس مال غير مستعان به	–	–
علاوات واحتياطات	14822876.04	14822876.04
فرق إعادة التقييم	–	–
فارق المعادلة (1)	–	–
نتيجة صافية	-2242404.46	-13645934.84
مرحل جديد	-110062512.31	96416577.47
حصة الشركة المدمجة (1)	–	–
حصة ذوي الأقلية (1)	–	–
المجموع	25369259.27	255935363.73
الخصوم غير جارية		
قروض وديون مالية	173135484.70	172368139.00
الضرائب	269900.13	–
ديون أخرى غير جارية	–	–
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	10438610.51	1270221.97
مجموع الخصوم غير الجارية	183843995.34	185158360.97
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة	36473948.41	20679393.50
ضرائب	5068738.81	5912964.11
ديون أخرى	5603614.40	5670203.76
خزينة سلبية		–
مجموع الخصوم الجارية	47146301.62	32262561.37
المجموع العام للخصوم	484683256.23	473356286.07

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (02)

أولا: الأصول

من خلال الميزانية العمومية لمؤسسة الكاتمية للفلين لسنة 2015م نلاحظ أن الأصول مرتبة حسب درجة سيولتها من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة، حيث ميزت بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية، ومن خلال هذه القائمة يظهر مجموع الأصول لسنة 2015 بـ 484683256.23 دج مقابل مجموع الأصول لسنة 2014 بـ 473356286.07 دج أي أنه لا يوجد تدهور في القيمة الصافية لهذه الأصول.

الجدول رقم (04): الميزانية المختصرة أصول لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنتي 2015/2014

الوحدة: دج

الأصول	2015	2014	الفارق
الأصول غير جارية			
تثبيتات معنوية	156000.00	138000.00	18000.00
تثبيتات مادية	291577986.3	294386470.9	-2808484.6
تثبيتات مالية	2815992.31	3221084.47	-405092.16
المجموع	295810978.61	297745555.35	-1934576.74
الأصول الجارية			
المخزونات	37707273.57	69111827.19	-31404553.62
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة	87715453.59	71640419.57	16075034.02
الخزينة	63449550.46		
المجموع	188872277.62	34858483.96	28591066.5
إجمالي الأصول	484683256.23		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

- **الأصول غير جارية:** والمتمثلة في:

- التثبيتات المعنوية: نلاحظ زيادة في قيمة التثبيتات المعنوية بمقدار 18000.00 دج ويعود ذلك لشراء المؤسسة الكاتمية للفلين لبرمجيات إدارة المخزون (الملحق رقم 03)

- التثبيتات المادية: والمتمثلة في الأراضي، المباني، تثبيتات مادية أخرى كما هي موضحة في الميزانية، حيث نلاحظ ارتفاع في قيمتها الإجمالية بمقدار 142192.38 دج وهذا يعود لاقتناء مؤسسة الكاتمية للفلين لبعض التثبيتات (الملحق رقم 03).

- التثبيتات المالية: والمتمثلة في سندات أخرى مثبتة، قروض وأصول مالية أخرى غير جارية، ضرائب مؤجلة على الأصل كما هي موضحة في الميزانية.

- **الأصول الجارية:** والمتمثلة في:

- المخزونات: من خلال الملحق رقم (04) يظهر لنا إجمالي المخزونات لسنة 2015 بقيمة 42116618.62 دج، بينما القيمة الصافية قدرت بـ 37707273.57 دج حيث نلاحظ انخفاض في قيمتها بمقدار 31404553.62 دج (القيمة الصافية للمخزونات سنة 2014 قدرت بـ 69111827.19 دج).

➢ حسابات الدائنة والاستخدامات المماثلة: من خلال الميزانية نلاحظ قيمة الزبائن ارتفعت بمقدار 17022639.22 دج سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وكذلك حساب الضرائب ارتفعت بمقدار 65136.81 دج مقارنة بسنة 2014 أما فيما يخص حساب مدينون آخرون فقد انخفضت بقيمة 1012742.01 دج مقارنة بسنة 2014.

➢ الخزينة: قدرت خزينة المؤسسة لسنة 2015 بـ 63449550.46 دج بينما في سنة 2014 قدرت بـ 34858483.96 دج أي هناك زيادة بمقدار 21591666.55 دج .

ثانيا: الخصوم

الجدول رقم (05): الميزانية المختصرة خصوم لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنتي 2015/2014

الوحدة: دج

الخصوم	2015	2014	الفارق
رؤوس الأموال الخاصة	253692959.27	255935363.73	-2247404.46
الخصوم غير الجارية	183843995.34	185158360.97	-1314365.63
الخصوم الجارية	47146301.62	32262561.37	14883740.25
المجموع	484683256.23	473356286.07	11326970.16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

➢ رؤوس الأموال الخاصة: ظهرت الأموال الخاصة في الميزانية العامة لمؤسسة جيجل–الكاتمية للفلين– لسنة 2014 بمبلغ إجمالي قدره 255935363.730 دج حيث شهدت انخفاضا سنة 2015 قدره 2242404.46 دج.

➢ الخصوم غير الجارية: نلاحظ أن الخصوم غير جارية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– قد شهدت انخفاضا قدره 1314365.63 دج.

بناءا على ميزانية مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– نلاحظ أنها:

– قد قامت بعرض الميزانية لسنتين متتاليتين 2014م و2015م وهذا ما يسمح لمختلف المستخدمين بإجراء المقارنة بكل سهولة ويسمح بتحليل قوائمها واتخاذ القرارات المناسبة بناءا على نتائج هذا التحليل؛

– تم عرض المعلومات المالية في الميزانية بطريقة مختصرة وواضحة، حيث صنفت الأصول الخاصة بها إلى أصول غير جارية تمت حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل والموجهة للاستعمال المستمر

وأصول جارية تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال، بينما صنفت الخصوم إلى خصوم غير جارية يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة والتي لا تستحق خلال السنة وخصوم جارية يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال، وهذا ما يتوافق مع المبادئ المحاسبية التي جاءت في النظام المحاسبي المالي استجابة لمعايير المحاسبة الدولية، مما سهل عملية قراءة وفهم هذه القائمة.

المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين–

أولا: قائمة الدخل

الجدول رقم (06): قائمة الدخل لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنتي 2015/2014

الوحدة: دج

البيان		2015	2014
رقم الأعمال		246195397.31	189253671.37
تغير مخزونات المنتجات المصنعة		-19193723.96	2069597.37
والمنتجات قيد الصنع		-	-
الإنتاج المثبت		-	-
إعانات الاستغلال		-	-
إنتاج السنة المالية (1)		227001673.35	191323268.74
المشتريات المستهلكة		-164863498.28	151913764.72
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		-13524576.07	-9431260.43
استهلاك السنة المالية (2)		-178388074.35	-161345025.15
القيمة المضافة في الاستغلال 1-2		48613599.00	29978243.59
أعباء المستخدمين		-42202036.98	-37005386.84
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		-4372127.45	-4194223.51
الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4)		2039434.57	-11221366.76
المنتجات العملياتيةالأخرى		2906363.99	2876746.24
الأعباء العملياتيةالأخرى		-1000599.68	-562181.21
المخصصات للإهتلاكاتوالمؤونات		-11001142.56	-6341388.83
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات		5393763.28	1526230.15
النتيجة العملياتية (5)		-1662180.40	-13721960.41
المنتوجات المالية		681947.16	19204.21
الأعباء المالية		-452902.33	-123531.64
النتيجة المالية (6)		229044.83	-104327.43

النتيجة العادية قبل الضرائب 5+6		-1433135.57	-13826287.84
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		-	-
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		-809268.89	180353.00
مجموع منتجات الأنشطة العادية		235983747.78	195745449.34
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-238226152.24	-209391384.18
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		2242404.46	-13645934.84
العناصر غير عادية –المنتوجات		-	-
العناصر غير عادية – الأعباء		-	-
النتيجة غير العادية		-	-
النتيجة الصافية للسنة المالية		-2242404.46	-13645934.84

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (05)

حسب قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) لمؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين-J.L.E نلاحظ أن هذه القائمة تضم عشرة أرصدة وذلك حسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي (SCF) حيث تم عرض هذه القائمة في شكل جدول يضم دورتين 2014م – 2015م وتم التفريق فيه عناصر المصروفات والإيرادات وكذلك الأنشطة العادية والأنشطة غير العادية، حيث نلاحظ أن المؤسسة سجلت نتيجة عادية من خلال ممارستها للأنشطة الرئيسية بحيث لم تعتمد على أي أنشطة أخرى فرعية ما أدى بها إلى عدم تسجيل أي نتيجة غير عادية.

وحسب هذه القائمة نلاحظ أن النتيجة الصافية للسنة المالية 2015 تقدر بـ2242404.46دج بينما في سنة 2014 تقدر بـ 136459344.84 دج

ثانيا: قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من بين القوائم المالية التي ألزم النظام المحاسبي المالي المؤسسات بإعدادها بهدف إعطاء مستعملي القوائم المالية معلومات بشأن استخدام الأموال خلال السنة.

وفيما يلي عرض لقائمة التدفقات النقدية لمؤسسة جيجل–الكاتمية للفلين– كما يلي:

الجدول رقم (07): قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنتي 2015/2014

الوحدة: دج

البيان	2015	2014
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية		
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	271239938.45	202861492.06
تحصيلات أخرى	2765697.35	704497.03
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين	-205063772.59	-175100724.58
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	-950675.21	-436337.61
الضرائب على النتائج المدفوعة	0.00	0.00
إيرادات الدولة من الضرائب	-13136399.56	-8478987.52
الضرائب والرسوم الأخرى	-998237.00	-6832842.06
ضريبة الدولة القابلة للاسترداد من الأطراف الثالثة	-2876125.00	-2791861.00
التزامات الدولة المستحقة (التأمين)	-1450000.56	-1430662.51
المصروفات الأخرى	-11458272.38	-8946842.34
صافي تدفقات العملياتية أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة(A)	29088016.50	-452268.55
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	-1077160.20	-16950754.28
التحصيلات عن عملية التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	0.00	1893600.00
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية	0.00	0.00
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية		
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)	-1077160.20	-15057154.28
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم	-	-
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها	-	0.00
التحصيلات المتأتية من القروض	580210.20	16310059.28
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	0.00	-
صافي أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(C)	580210.20	16310059.28
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات		

تغير أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)	28591066.50	800636.45
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	34858483.96	34057847.51
أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية	63449550.46	3485843.96
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	28591066.50	800636.45
المقارنة مع النتيجة المحاسبية	30833470.96	14446571.29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (06)

تعتبر هذه القائمة قائمة مستحدثة جاءت كبديل لقائمة جدول التمويل هدفها مراقبة التدفقات المالية للخزينة ورصيد آخر مدة بالنسبة للخزينة، ومن خلال هذه القائمة نلاحظ أن مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– J.L.E تكتفي بإعدادها حسب الطريقة المباشرة وقد قامت بعرضها وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي، حيث تم التمييز بين التدفقات المالية التي تتولد عن الأنشطة العملياتية والتدفقات المالية التي تتولدها التدفقات المالية أنشطة الاستثمار وكذلك التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل، وتم تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية قصد إبراز التدفق المالي الصافي للخزينة.

المطلب الثالث: عرض قائمة الأموال الخاصة وقائمة الملاحق لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين–

أولا: عرض قائمة تغير الأموال الخاصة

الجدول رقم (08): قائمة تغير حقوق الملكية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنتي 2015/2014

الوحدة: دج

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2		35175000.00				-81593701.43
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال						

صافي نتيجة السنة المالية						-13645934.84
الرصيد في 31 ديسمبر N-1		35175000.00				-95239636.27
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						-2242404.46
الرصيد في 31 ديسمبر N		35175000.00				-97482040.73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (07)

نلاحظ أن قائمة تغير الأموال الخاصة لمؤسسة –الكاتمية للفلين– J.L.E تضمنت مختلف الحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة بها خلال السنة المالية، حيث تضمنت هذه القائمة على عنصر النتيجة فقط والتي قدرت في 2015/12/31 بـ 97482040.73 – دج، وهذه القائمة تسمح لمختلف المستخدمين بمعرفة:

– تطور رأس مال المؤسسة من سنة لأخرى؛

– سياسة توزيع الأرباح الخاصة بها وكذلك اتجاه احتياطاتها؛

– سهولة نشر وتبسيط المعلومة مما يزيد من مفهوميتها وثقتها لدى متعاملي الأسواق المالية.

ثانيا: الملاحق

تعد الملاحق جزءا من القوائم المالية، وهي عبارة عن وثيقة تلخيص تقدم التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية وحساب النتائج، وتتمثل الملاحق الخاصة بمؤسسة الكاتمية للفلين فيما يلي:

الجدول رقم (09): تطور الأصول المعنوية والعينية والمالية غير الجارية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنة 2015

الوحدة: دج

الأصول	ملاحظة	القيمة الإجمالية 2015/1/1	زيادة في الأصول خلال فترة	نقصان في الأصول خلال الفترة	القيمة الإجمالية 2015/12/31
الأصول المعنوية		173000.00	18000.00	–	191000.00
الأصول المادية		587517055.00	3142192.38	–	–
المساهمات		–	–	–	–
الأصول المالية الأخرى غير الجارية		106000.00	–	–	106000.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (08)

الجدول رقم (10): الإهتلاكات لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنة 2015

الوحدة: دج

العناصر	ملاحظة	اهتلاك متراكم بداية الفترة	اهتلاكات الفترة	اهتلاكات الاصول الخارجة	الاهتلاك المتراكم نهاية الفترة
شهرة المحل		–	–	–	–
الأصول المعنوية		35000.00	–	–	35000.00
الأصول المادية		293130584.12	5950676.96	–	299081261.08
مساهمات		–	–	–	–
الأصول المالية غير جارية	–	–	–	–	–

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (09)

الجدول رقم (11): تطور مؤونات مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين سنة 2015

الوحدة: دج

البيان	ملاحظة	المؤونات المتراكمة 2015/1/1	زيادة مؤونات الفترة	انخفاض مؤونات الفترة	المؤونات المتراكمة 2015/12/21
مؤونات الخصوم عير الجارية					
مؤونات	–	12790221.97	907065.32	5058676.78	8638610.51

المعاشات والواجبات المماثلة					
مؤونات الضرائب		–	–	–	–
مؤونات المنازعات		–	–	–	–
المجموع		12790221.97	907065.32	50586676.78	8638610.51
مؤونات الخصوم الجارية					
مؤونات المعاشات والواجبات المماثلة		1636480.26	1287630.00	1636480.26	1287630.00
مؤونات اخرى مرتبطة بالمستخدمين		–	–	–	–
مؤونات الضرائب		–	–	–	–
المجموع		1636480.26	1287630.00	1634680.26	1287630.00

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (09)

الجدول رقم(12): وضعية الحقوق والديون عند إقفال السنة المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– سنة 2015

الوحدة: دج

العناصر	ملاحظة	لمدة سنة على الأكثر	أكثر من سنة و5 سنوات على الأكثر	أكثر من 5 سنوات	مجموع
الحقوق					
القروض		–	–	–	–
الزبائن		67928518.59	13551534.67	3121514.03	112695267.29
الضرائب		216373.10	–	–	21637.10
مدينون آخرون		1159686.21	323797.10		
المجموع		69304577.90	13875331.77		
الديون					
القروض المالية		767345.70	172264822.33	–	173032168.03
الديون الأخرى		–	–	–	–
الموردون		29750052.62	5757289.39	966606.40	36473948.41
الضرائب		2815898.81	2002270.00	250570.00	5068738.81

دائنون آخرون		5544626.86	58987.54	-	563614.40
المجموع		38877923.99	180083369.26	12176.40	220178469.65

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ملحق (10)

وكنتيجة يمكن القول أن الملاحق تسمح بإعطاء التفسيرات المناسبة لمختلف العمليات ومجموع المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية.

المبحث الثالث: مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات في القوائم المالية لمؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين-

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة فيها مفهومة لمختلف المستخدمين، وبناءا على المبحث السابق الذي قمنا فيه بعرض القوائم سوف نقوم باختبار مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات بمؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين- وقدرتها على تقديم معلومات تتميز بهذه الخصائص في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: مدى توفر خاصيتي القابلية للفهم والملائمة في القوائم المالية لمؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين-

أولا: خاصية القابلية للفهم

تعد خاصية القابلية للفهم أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في القوائم المالية، وبناءا على المبحث السابق التي تم فيه عرض القوائم المالية الخاصة بمؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين- نلاحظ أنها تتوفر على المعلومات التي تسهل عملية فهمها، فمن حيث الشكل نلاحظ أنها تتوافق مع النموذج المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي(SCF)، حيث تضمنت ميزانية المؤسسة كل المجاميع المطلوبة في جانبي الأصول والخصوم بصورة واضحة ومرتبة بشكل صحيح، كما تم الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية وتوضيح المبالغ الإجمالية والصافية من الإهتلاكات والمؤونات وهذا ما يسمح بقراءة جيدة لهذه القوائم دون أي غموض أو إشكال، ونفس الشيء بالنسبة للقوائم المالية الأخرى فهي كذلك معدة حسب النموذج المنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي (SCF).

أما فيما يخص المحتوى فإنه يجب أن تتضمن القوائم المالية العناصر المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي (SCF) كما يلي:

❖ **قائمة الميزانية:**

يجب أن تحتوي الميزانية في جانب الأصول على:

- التثبيتات المعنوية والتثبيتات العينية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية،
- المخزونات؛
- أصول الضريبة؛
- الزبائن ومدينون الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعدلات الخزينة الإيجابية.

أما في جانب الخصوم فيجب أن تحتوي على:

- رؤوس الأموال الخاصة؛
- خصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة؛
- المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية.

من خلال الاطلاع على ميزانية مؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين- لدورتي 2014م و2015م نلاحظ أن كل العناصر التي نص عليها النظام المحاسبي المالي موجودة.

❖ **جدول حسابات النتائج:**

يجب أن يتضمن جدول حسابات النتائج العناصر التالية:

– تحليل الأعباء حسب طبيعتها من أجل تحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

– منتجات الأنشطة العادية؛

– المنتوجات المالية والأعباء المالية؛

– أعباء المستخدمين؛

– الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

– المخصصات للإهتلاكات وخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية والمعنوية؛

– نتيجة الأنشطة العادية؛

– العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛

– النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛

– النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج لمؤسسة جيجل–الكاتمية للفلين–توفر جميع العناصر السابقة الذكر خلال الفترة محل الدراسة.

❖ **جدول تدفقات الخزينة:**

يجب أن يتضمن جدول تدفقات الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها كما يلي:

– التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛

– التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب الأموال أو تحصيلها عن بيع أصول طويلة الأجل)؛

– التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (الأنشطة التي تؤدي إلى تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛

– تدفقات الأموال المتأتية من فوائد وحصص الأسهم، تقدم كل على حدا وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

نلاحظ أنه قد تم إظهار هذه العناصر في جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة جيجل– الكاتمية للفلين–، أما بالنسبة للسياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية فإن مؤسسة جيجل– الكاتمية للفلين– وبناءا على ملحق القوائم المالية الخاص بها نلاحظ أنه تضمن العناصر التي تساعد المستخدمين على الفهم الجيد لهذه القوائم، حيث بين ما يلي:

– تقيم تثبيتات المؤسسة على أساس التكلفة التاريخية؛

– يتم تطبيق طريقة الإهلاك الثابت؛

– يتم تقييم مخزونات المؤسسة بالاعتماد على طريقة التكلفة الوسطية المرجحة بعد كل إدخال ذلك حسب توجيهات الشركة الأم، وتعتبر طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) مسموحة في المؤسسة، بينما طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا (LIFO) فهي غير مسموح بها؛

– يتم إعداد جدول حسابات النتائج في المؤسسة حسب الطبيعة؛

– يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة؛

– تعترف المؤسسة بالمبيعات عند عملية البيع (خروج البضاعة من المخازن) وليس عند عملية التحصيل، أي تعتمد على وصل التسليم وليس على الفاتورة.

وكذلك قدمت هذه الملاحق تفسيرا لبعض مجاميع الأرقام الموجودة في الميزانية، ومن أمثلة ذلك:

ظهر حساب الزبائن في الميزانية لسنة 2015م بمبلغ إجمالي يقدر ب 112695267,29 دج تم تفصيله في الملاحق كما يلي:

الجدول رقم (13): زبائن مؤسسة جيجل -الكاتمية للفلين- سنة 2015

الوحدة: دج

زبائن المؤسسة	المبالغ
زبائن المؤسسات العمومية	759923,42
زبائن خاصة	50168097,12
زبائن إدارية، مساهمات، محلية	19369521,74
زبائن الشركات التابعة	9887568,71
زبائن اقتطاعات الضمانات، الإدارية، مساهمات، محلية	256864,82
زبائن القطاع الخاص المشكوك فيهم	31044735,28
زبائن الإدارات، مساهمات، محلية، المشكوك فيهم	1704478,75
زبائن البضائع التي لم يتم تحرير فواتيرها	1038077,45
المجموع	112695267,29

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الملحق رقم(10)

يمكن القول أن مؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين- تأخذ بعين الاعتبار مختلف الإجراءات التي تسهل عملية فهم المعلومات الموجودة بالقوائم المالية لمختلف المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها.

ثانيا: خاصية الملائمة

تعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على التأثير في اتجاه القرار، حيث أن غيابها يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من قبل مستخدم معين وكذلك إذا ساهمت في تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب سواء من الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية.

وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يتم إعدادها بحيث تصل إلى المستخدمين في الوقت المناسب وهذا ما يعرف بخاصية التوقيت الملائم أو المناسب، وبناءا على هذه الخاصية فإن النظام المحاسبي المالي نص على أنه يجب أن تعد القوائم المالية قبل 30 أفريل من كل سنة في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إغلاق الدورة دون أي تأخير، ومن خلال المقابلة المجراة مع المدقق الداخلي لمؤسسة جيجل- الكاتمية

للفلين- في إطار الدراسة التي قمنا بها فإنه قد تم الالتزام بهذا التاريخ خلال الفترة محل الدراسة ودون أي تأخير وذلك حتى لا تفقد المعلومات منفعتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار وكذلك المساهمة في التنبؤ بالمستقبل وتصحيح التوقعات السابقة.

وكمثال على ذلك وبناءا على الملحق رقم (12) نلاحظ أن مؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين- حققت النتائج التالية:

الجدول رقم (14): نتائج مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين- سنة 2015

الوحدة: دج

السنوات	النتيجة
2010	7456595,38
2011	-10783794,03
2012	-35646771,82
2013	-37387861,89
2014	-13645934,84

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الملحق رقم(11)

من خلال الجدول نلاحظ أن مؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين- سجلت تراكما للخسائر لسنوات متتالية وهذا ما يهدد استمرارية نشاط المؤسسة إذا استمرت على نفس الحال، وعلى هذا الأساس قام مجلس الإدارة لمؤسسة جيجل باتخاذ قرار من أجل تغطية هذه الخسائر وتحسين وضعيتها في المستقبل وذلك بتوسيع نشاطها بفتح نقاط بيع في الجزائر لتغطية منطقة الوسط ووهران لتغطية منطقة الغرب لزيادة المداخيل وكذلك إدخال نشاط جديد تم الموافقة عليه بنسبة 80% لكن لم يجسد إلى حد الآن حسب تصريح المدقق الداخلي.

في هذه الحالة نلاحظ أن مؤسسة جيجل-الكاتمية للفلين- اعتمدت على المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة من أجل تحسين النتائج في المستقبل والحفاظ على استمرارية المؤسسة.

المطلب الثاني: مدى توفر خاصيتي القابلية للمقارنة والموثوقية في القوائم المالية لمؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين-

أولا: خاصية القابلية للمقارنة

تكون المعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسات مفيدة إذا أمكن مقارنتها مع معلومات السنوات السابقة للمؤسسة نفسها أو المؤسسات الممارسة لنفس النشاط، حيث يؤدي اختلاف الطرق المحاسبية إلى تقديم نتائج متباينة عن الحقائق الاقتصادية وهذا ما يؤدي غلى نتائج مضللة.

لهذا يعتبر الإفصاح عن الطرق المتبعة من قبل المؤسسة الوسيلة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية من مقارنتها، و لقد أولى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة لهذه الخاصية وذلك من خلال:

- نلاحظ أن كل بند في القوائم المالية يتضمن المبلغ المتعلق بالسنة السابقة وهذا ما يسمح بإجراء المقارنة؛

- نلاحظ ثبات استخدام الطرق المحاسبية من دورة لأخرى؛

- المعلومات التي تتضمنها الملاحق عبارة عن معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي أو عددي.

من خلال الإطلاع على القوائم المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– وبناءا على تصريح المدقق الداخلي فإن المؤسسة تتبع نفس طرق التقييم مند بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010م، فهي تعتمد على طريقة الإهتلاك الثابت لحساب الإهتلاكات وطريقة التكلفة التاريخية للتقييم بالنسبة للتثبيتات والمخزونات، وتقوم بعرض القوائم المالية الخاصة بها وفق النماذج المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي حيت تقوم بإعداد جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وجدول التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة، وتتضمن كذلك هذه القوائم (ميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات النقدية، جدول التغيرات في رؤوس الأموال) المبالغ المقارنة لدورات السابقة من أجل تسهيل المقارنة مع الدورة الحالية.

ثانيا: خاصية الموثوقية

تعد القوائم المالية أكثر موثوقية إذا كانت مدعمة برأي مدقق حسابات مستقل، حيث يعتبر التقرير المعد من طرفه الدليل القاطع على مدى عدالة القوائم المالية ككل ومدى تمثيلها للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة.

وفي هذا الإطار فإن مؤسسة جيجل- الكاتمية للفلين- وبالاعتماد على تقرير محافظ الحسابات الخاص بسنة 2015م (الملحق رقم12) فإنه يصرح ويصادق على صحة ودقة الحسابات التي تخضع لشهادة قانونية من قبل مجلس الإدارة للمؤسسة، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض التحفظات الخاصة والتوصيات التي تساعد على تقديم معلومات أكثر موثوقية.

وبناءا على تقرير محافظ الحسابات نلاحظ أنه تم تعديل القوائم المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين- (الملحق رقم13) حيث تم الأخذ بعين الإعتبار الملاحظات التي قدمت من طرف محافظ الحسابات وذلك بسبب عدم تسجيل خسائر قيمة لبعض منتجاتها وعدم تسجيل مؤونة معاشات تتعلق بالمكافأة الخاصة بالمدير، حيث تم تأجيل انعقاد الجمعية العمومية التي تقام على مستوى المؤسسة الأم ومطالبتها بإجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية المعدة في المرة الأولى (الملحق رقم14).

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التي قمنا بها في مؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– تم في هذا الفصل عرض القوائم المالية للمؤسسة والملاحق المكملة لها في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومحاولة التأكد من مدى التزامها بمبدأ الإفصاح في قوائمها من خلال المعلومات التي تتضمنها وتقدمها لمختلف المستخدمين سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها، وكذلك توفر الخصائص النوعية من قابلية للفهم وملائمة والقابلية للمقارنة والموثوقية فيها والتي تساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة.

وبناءا على هذه الدراسة وكنتيجة يمكن القول أن المؤسسة التزمت بالإفصاحات المتعلقة بالقوائم المالية، حيث قامت المؤسسة بإعداد القوائم الخمسة التي نص عليه النظام المحاسبي المالي (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في رؤوس الأموال،الملاحق) مما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما أدى إلى عرض قوائم مالية تتضمن معلومات مالية تتصف بالجودة وتتوفر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

لكن رغم أن المؤسسة بدأت بتطبيق النظام المحاسبي المالي مند سنة 2010م إلا أن بعض الممارسات المحاسبية لم يتم تغييرها فهي تطبق طريقة التكلفة التاريخية رغم أن النظام المحاسبي المالي ينص على أنه عملية التقييم تكون بالقيمة العادلة.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ولمعالجة إشكالية البحث التي تدور حول ما مدى استجابة القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية لمتطلبات مبدأ الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي قمنا بدراسة هذا الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية.

إن التغيرات والتطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية أدت بالجزائر إلى وضع نظام محاسبي مالي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ويتجاوز النقائص الموجودة في المخطط المحاسبي الوطني (PCN)، والهدف من تبنيه هو إظهار القوائم المالية التي تقوم المؤسسات بإعدادها وعرضها بدقة ووضوح لكل من له علاقة بالمؤسسة، ويعد الإفصاح المحاسبي من بين أهم المبادئ المحاسبية الذي يلقى اهتماما كبيرا وذلك من أجل توفير القدر الملائم من المعلومات المحاسبية عن المؤسسة مما يساعد مختلف الأطراف من داخل المؤسسة أو خارجها على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة على ضوء هذه المعلومات، حيث يجب أن تتميز هذه المعلومات بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة لمختلف للأطراف المستفيدة منها.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- **النتائج التطبيقية:**

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية يمكن التأكد من صحة الفرضيات كما يلي:

فيما يخص **الفرضية الأولى:** التي تنص على أن الإفصاح المحاسبي يهدف إلى إظهار المعلومات المتعلقة بالمؤسسة دون تضليل وذات نوعية بحيث تسمح لمستخدم هذه المعلومات بالاعتماد عليها من أجل الدقة في اتخاذ القرارات، فإنها محققة حيث نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يعمل على تجسيد ذلك من خلال مجموعة من المبادئ التي نص عليها فهو يشجع على تقديم الإفصاحات الإضافية والتي تساهم في تقديم معلومات ذات نوعية وتساعد مختلف المستخدمين على اتخاذ القرارات المناسبة.

وفيما يخص **الفرضية الثانية:** التي تنص على التزام المؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– بمبدأ الإفصاح المحاسبي فهي محققة، حيث نلاحظ أن المؤسسة قد قامت بعرض كل القوائم المالية التي نص عليها النظام

المحاسبي المالي، وكذلك قدمت مختلف التفسيرات والإيضاحات المتعلقة بها، حيث التزمت بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد قوائمها المالية مع إبراز جميع السياسات المحاسبية التي قامت باستخدامها.

أما بالنسبة للفرضية الأخيرة التي تنص على أن القوائم المالية لمؤسسة جيجل –الكاتمية للفلين– تلبي احتياجات أغلب مستخدميها فهي غير محققة، لأن أغلب المتعاملين بعيدون كل البعد عن أنشطة المؤسسة اليومية وكذلك هناك بعض الأمور التي لا يتم عرضها في القوائم المالية وتستلزم المتابعة اليومية.

ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية التي قمنا بها توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات تتمثل فيما يلي:

- **النتائج النظرية:**

– يعتبر الإفصاح المحاسبي آلية لتوصيل المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين المستفيدين منها،ويسمح ببعث الثقة بين المتعاملين ويمكنهم من إعطاء معلومات صحيحة وواضحة؛

– تعد القوائم المالية من بين أهم الوسائل للإفصاح عن المعلومات المحاسبية للأطراف ذات الصلة بها؛

– إن تحسين نوعية المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز مصداقيتها وموثوقيتها وإيصالها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب أهم هدف للنظام المحاسبي المالي،

– لتحقيق أهداف القوائم المالية يجب أن تعد في إطار محدد من المعرفة المحاسبية بشكل مفهوم وواضح وضبط الممارسات المحاسبية في الوحدات الاقتصادية الجزائرية؛

– إن تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية يمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من الدخول إلى الأسواق الدولية؛

–المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ملزمة بالإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية التي تتعلق بكل من الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغير الأموال الخاصة؛

- **الاقتراحات:**

– يجب أن يكون هناك تنسيق بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية من من أجل مساعدة الطلبة على إنجاز بحوثهم؛

– يجب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية القيام بدورات تدريبية وتكوينية لمختلف إطاراتها وذلك للإلمام بالجوانب المختلفة للنظام المحاسبي المالي، والاهتمام أكثر بمعايير المحاسبة الدولية بصفة عامة والمتعلقة بالإفصاح المحاسبي بصفة خاصة مما يكسبها مصداقية أكثر؛

– يجب على المشرع الجزائري تقديم شرح لمختلف المصطلحات التي تتضمنها الملاحق المتعلقة بالقوائم المالية؛

– وضع إجراءات تمنع عملية التلاعب في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتضمن تقديمها لجميع الأطراف دون أي تحايل أو تمييز؛

– تشجيع الأبحاث والدراسات التي تهدف إلى إبراز الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية؛

– ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة مع المؤسسات الاقتصادية التي لا تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وتطبيق عقوبات عليها.

- **أفاق الدراسة:**

بعد دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا أنه يمكن القيام بدراسات أخرى ذات صلة بموضوع الإفصاح المحاسبي، نقترح بعض منها:

– الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية.

– دور النظام المحاسبي في تجسيد مبدأ الإفصاح المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

01- البيومي محمود محمد عبد السلام، **المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية**، شركة الجلال للطباعة، الاسكندرية، 2003.

02- التكريني إسماعيل يحي، حبش الطعمة عبد الوهاب، التميمي انتصار عبود، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

03- الجبر نبيه عبد الرحمان، عبد المنعم محمد علاء الدين، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة،1998.

04- الدسوقي عبد السميع، **أساسيات المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

05- الدلاهمة سليمان مصطفى، **مبادئ وأساسيات علم المحاسبة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

06- الدهراوي كمال الدين مصطفى، السيد سرايا محمد، **المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

07- الدهراوي كمال الدين مصطفى، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

08- السيد أمين أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

09- السيد أمين أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

10- السيد أمين أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

11- الشارقي مسعد محمود، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

12- الصوفي فارس جميل، **المعايير المحاسبية الدولية والأداء المالي للشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، عمان، 2012.

13- العامري سعود جايد، **المحاسبة الدولية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

14- القاضي حسين، حمدان مأمون توفيق، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

15- القاضي حسين، حمدان مأمون، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2008.

16- الكبيسي عبد الستار، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.

17- المبروك أبو زيد محمد، **المحاسبة الدولية وانعكاستها على الدول العربية**، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.

18- النقيب كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع 2003.

19- بلعروسي أحمد التيجاني ، **النظام المحاسبي المالي**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

20- بن عطا حيدر محمد علي، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

21- بوتين محمد ، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، متيجة للطباعة، 2010.

22- حجازي وجدى حامد، **تحليل القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.

23- حماد طارق عبد العال، **دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

24- حنان رضوان حلوة، الحارس أسامة، **أسس المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

25- حنان رضوان حلوة، **مدخل النظرية المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

26- حنفي عبد الفتاح، **القياس والتقييم في المحاسبة المالية**، دار الكتاب الحديث، عمان، 2008.

27- سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

28- سيد عطا الله سيد، التدريب المحاسبي والمالي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2013,

29- طرطار أحمد ، منصر عبد العالي ، **تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF**، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

30- عباس علي، **الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، 2008.

31- عبد الحسن جلال ، **الأصول العلمية في القوائم المحاسبية المالية**، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2006.

32- عبد العال حماد طارق، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية، 2002.

33- عبد القادر وليد، خداش حسام الدين، **معايير المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2013.

34- لشهب عمر، **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري**، الطبعة الأولى، مكتب الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.

35- مطر محمد، السويطي موسى، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس العرض الإفصاح**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

36- مطر محمد، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

37- نور أحمد، **المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

38- هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

39- وصفي أبو المكارم عبد الفتاح، **دراسات مقدمة في المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004 .

40- يوحنا عبد آل أدم، الرزق صالح، **المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2006.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

41- بدرة بن تومي، **آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، 2013.

42- حسين عبد الجليل آل غزوي، **حوكمة الشركات وآثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.

43- رولا كاسر لايقة، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الإستثمار**، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

44- زين عبد المالك، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة ببومرداس، الجزائر، 2015.

45- سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2015.

46- سفير محمد، **الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، جامعة يحيى فارس، الجزائر، 2009.

47- سليم بن رحمون، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2013.

48- شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية،** رسالة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر بباتنة، الجزائر، 2009.

49- صافو فتيحة، **أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية،** رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2016.

50- صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثاره على جودة المعلومة،** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.

51- طلبة أميرة، **أثر الإفصاح المالي والمحاسبي على القيمة السوقية للسهم،** رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009.

52- محمد نواف حمدان عابد، **دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية،** رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2006.

53- معتز برهان جميل العكر، **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تدعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني،** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

الملتقيات:

54- الطيب دوادي، جمال خليفاتي، البشير زبيدي، **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في ظل واقع البيئة الاقتصادية الجزائرية،** الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013.

55- بن أعمارة منصور، حولى محمد، **معايير المراجعة الدولية،** الملتقى العلمي الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمراجعة، جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

56- حسين عثماني، سعاد شعابنية، **النظام المحاسبي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجز ائر**، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، يومي 6-7 ماي 2012.

57- خليل عبد الرزاق، عبدي نعيمة، **الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة والمعايير المحاسبية الدولية**، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، جامعة سعد دحلب، الجزائر، يومي 13-14 ديسمبر 2011.

58- صديقي مسعود، صديقي فؤاد، **انعكاس النظام المحاسبي المالي على سياسات الإفصاح في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013.

المجلات العلمية:

59- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFARS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009.

60- خالد الخطيب، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 02، 2002.

النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

61- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة 1428 هـ الموافق ل 25 نوفمبر 2007م، **المتضمن النظام المحاسبي المالي**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

62- Jacques Teremblay, Document de recherche : **changement de méthodes comptables en vertu des normes interternationales d'information financière (Normes IFRS),** Institut canadien des actuaires, Le 25 Juin 2009 .